

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

موقف دول المغرب العربي من سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
2008 - 2017.

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص دراسات متوسطة

إشراف

الأستاذ جواحي مراد

إعداد الطالبتين

غرس بوسبان ايمان

لعزري ليندة

أعضاء لجنة المناقشة

-أ- رابع زاوي رئيسا

-أ- فلة قسدالي عضوا مناقشا

-أ- مراد جواحي عضوا مشرفا و مقررا

السنة الجامعية 2017-2018 الموافق لـ: 1439-1440هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "جوابي مراد" الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا وعلى خصائصه وتوجهاته القيمة التي أفادنا بها، فنكُنُّ له كل الإحترام والتقدير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتنا بجامعة مولود معمري تيزي وزو خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في تكويننا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مدى لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأخيراً نشكر الأساتذة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذا العمل.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا» أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهن على وهن إلى من غمرتني بحبها وحنانها، إلى من ربّنتني على القيم والأخلاق، إلى من علمتني المبادئ عن الحياة، إلى من سهرت وفنت عمرها من أجلي، إلى من دعمتني وجعلت كل أحلامي حقيقة، إلى من رعتني إلى من أحبها وأهواها أمي الغالية، التي لها الفضل الكبير في قطف ثمار عملي منذ طفولتي، وكذا والدي العزيز الذي لا طالما ساعدني في مشواري الدراسي دون تدمير.

إلى خالي "علي أكرتش" الذي لا طالما كان بجانبني، وساعدني كثيرا في مشواري الدراسي.. إلى إخوتي نسية وأسماء.

إلى كل عماتي وأخوالي وخالاتي وأبنائهم، إلى جدتي أطل الله عمرهما، وإلى كل من عائلتي غرس بوسبان وأكرتش.

إلى كل من معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي لهم فائق التقدير و

الإحترام.

إلى كل زملائي وزميلاتي بقسم العلوم السياسية.

وإلى صديقاتي وأحبتي: كريم، سعدية، عقيلة، ليندة، فاطمة، كهينة، ليديّة، مالحة، رانية، شهناز.

إيمان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهن على وهن إلى من انتظرني شهر بعد شهر إلى من غمرتني بحبها وحنانها إلى من أحاطني بعطفه وكرمه إلى من ربّني على القيم والأخلاق إلى من علمني المبادئ عن الحياة إلى من سهرت و فنت عمرها من أجلي إلى من دعمني وجعل كل أحلام حقيقة إلى من رعنتي وحافظت عليا من كل سوء إلى من رفع رأسي وحماني من كل خطر إلى من أحبها وأهواها أُمي الغالية إلى من هو مصدر فخري وتقديري واحترامي أبي الحبيب أتمنى أن يحفظهما الله .

إلى عمتي الغالية غلية التي اعتبرها بمثابة أُمي، لا طالما ساعدتني ونورت طريقي.

إلى من عشت معهم أجمل أيام حياتي إلى من أعشقتهم إلى من لا تترك يدي يدهم ، إلى إخوتي أتمنى أن يوفقهم الله وينير دربهم .

إلى كل من جدي (رحمه الله) وجدتي أطال الله عمرها إلى كل افراد العائلة الكريمة .

إلى كل من افراد عائلتي لعزري وازواو، لهم كل الفضل في نجاحي هذا.

إلى كل من معلمي وأساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي لهم فائق التقدير و

الإحترام .

إلى كل أصدقاء من الطفولة حتى الآن، رضا، ليندة، ايمان ، ميمة، كهينة، مليسة، على دعمي و مساعدتي.

إلى كل زملاء الدراسة الذين رافقوني في دربي خاصة طلاب قسم العلوم

السياسية.

خطة البحث

مقدمة عامة.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: أهداف وأسباب سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: آليات تمويل سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

المطلب الأول: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2011:

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية واتفاقية لشبونة

المطلب الثالث: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2015

الفصل الثاني: تعاملات الدول المغاربية تجاه سياسة الجوار الأوروبي

المبحث الأول: مدى استجابة كل من ليبيا وتونس من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: موقف ليبيا من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: موقف تونس من سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: مدى استجابة كل من الجزائر والمغرب من سياسة الجوار

الأوروبية.

المطلب الأول: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: موقف المغرب من سياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثالث: مستقبل و آفاق سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المبحث الأول: التحديات و الرؤى المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية
المطلب الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى حول المنطقة المغاربية

المبحث الثاني: تقييم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الأول: إيجابيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الثاني: سلبيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

خاتمة

مقدمة

1-التعريف بالموضوع :

شهدت الساحة الدولية منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، ومن أهم هذه التحولات هي عالمية العلاقات الدولية في إطار العولمة الشاملة التي أدت إلى الصراع بين مختلف الوحدات السياسية، ليصبح صراعا اقتصاديا وتكنولوجيا بعد أن كان صراعا إيديولوجيا وعسكريا بحتا، وهذا ما جعلها تسعى إلى ضرورة تكيف أنظمتها وسياساتها لضمان ممارسة سياسة أكثر ديمقراطية، ومحاولة تنظيم نفسها والدخول مع بعضها البعض ضمن تكتلات وأقطاب متنوعة ومختلفة وخلق فضاءات إقتصادية وسياسية للتعاون بهدف التكامل ثم المنافسة.

سعت دول الإتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محور أساسيا للسياسات الأوروبية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كان بين أوروبا والمنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة ونوع من التحول في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية خصوصا .

فبعد الحرب الباردة والذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأورومتوسطية الذي عقد في مسار برشلونة الإسبانية عام 1995 بداية لتدخل جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط، ثم جاءت سياسة الجوار الأوروبية والتي تمت بلورتها في 2003 وشرع في تنفيذها في 2004، والتي تتبنى على إنتهاج سياسة أوروبية موحدة تجاه جيران أوروبا ترمي إلى توطيد العلاقات والرقي بها إلى أعلى مستوى دون الوصول بها إلى مستوى إمكانية الانضمام فهذه الأخيرة تعد حلقة من بين أشكال وبرامج الإتحاد الأوروبي يقترحها على بلدان الجوار.

انطلاقا من أهمية منطقة المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بصفة خاصة يعمل الإتحاد الأوروبي على تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط أين شهدت نموا

تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الأوروبية متوسطة إلى سياسة الجوار الأوروبية سنة 2011 بهدف إنشاء منطقة للسلام و الازدهار والأمن وتحرير التجارة.

1-اشكالية الدراسة :

تدور إشكالية الدراسة في البحث حول الآلية الأوروبية للجوار تجاه الدول المغاربية، أو بعبارة أخرى حول سياسة الجوار الأوروبية المتجددة و انعكاساتها على الدول المغاربية، ما جعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما هي أثر سياسة السياسة الجوار الأوروبية المتجددة على المغرب العربي؟
هذه الإشكالية تجرنا إلى طرح جملة من التساؤلات التي تساعدنا على فهمها و استيعابها:

1. ما هي الدوافع من وراء طرح سياسة الجوار الأوروبية؟
2. كيف كان رد فعل الدول المغربية لمضامين سياسة الجوار الأوروبية؟
3. كيف يمكن تقييم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة؟

2-فرضيات الدراسة:

من اجل التحكم الأمثل في هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. كانت هناك عدة أبعاد لسياسة الجوار الأوروبية بعد الحرب الباردة تهدف إلى دعم عمليات السلام من اجل الحفاظ على العلاقات بين الطرفين.
2. زيادة مصالح الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي يؤدي إلى زيادة المساعدات المقدمة لهذه الأخيرة.

3. يتوقف مدى تجاوب الدول المغاربية لسياسة الجوار الأوروبية على مدى توافق الادراكات بين الطرفين.

3-اهمية الدراسة :

ان اختيار موضوع " سياسة الجوار الأوروبية المتجددة " يعود للمكانة و الاهمية التي يكتسبها و هي :

- محاولة التسليط الضوء على ما كانت عليه الاستراتيجية الاروروبية في حوض المتوسط و ما آلت اليه في الطرح الجديد .
- ضرورة التعرف و التغلغل في عمق طبيعة العلاقات الاورومتوسطية و اهميتها ، مع التطرق للعوامل و المتغيرات التي تحكم هذه العلاقات عبر مراحل الشراكة الاورومتوسطية .
- تعتبر الدراسة محاولة لتفسير أهم ما جاءت فيه سياسية الجوار الأوروبية المتجددة.
- تعتبر الدراسة حديثة و مساهمة للأوضاع، خاصة بعد التدخل الفرنسي في ليبيا 2011 و أزمة مالي .

4-أهداف الدراسة :

- و ككل عمل بحثي ، تسطر الدراسة مجموعة من الأهداف للوصول إليها ، و يمكننا أن نرصد أهم الأهداف :
- تهدف الدراسة الى استخلاص أهم المعطيات من اجل سيرورة أفضل لهذا التعاون الإقليمي من خلال دراسة اكااديمية قائمة على الوصف ، و التصنيف و التفسير ، ثم القيام بدراسة استشرافية من اجل معرفة مستقبل هذه الشراكة .

تهدف كذلك إلى تسليط الضوء على أهم التحولات التي أتت بها سياسة الجوار الأوروبية ، مع ضرورة الغوص و التغلغل في عمق طبيعة العلاقات الأورومغاربية و أهميتها، و كذا دراسة و تحليل العوامل و المتغيرات التي تحكم هذه العلاقة عبر المراحل التي مرت منها ، و أهمية أوروبا لجوارها، كقارة طال الاحتكاك بها عبر الزمن، و المكانة التي تحتلها أوروبا في المجتمع الدولي مع أهم القضايا المشتركة في حوض المتوسط.

5-مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الدراسة على عدة مبررات منها الذاتية و منها الموضوعية ، و التي نبينها كما يلي:

أ- المبرر الذاتي :

جاءت هذه الدراسة كتراكم معرفي حول الدراسات المتوسطة مع الميل الى استراتيجيات القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطة كالاتحاد الأوروبي.مع العمل على تطوير كفاءتنا من اجل القيام بأعمال و مشاريع أخرى .

ب- المبرر الموضوعي :

الاهتمام بالتطورات الحاصلة في سياسة الجوار الأوروبية المتجددة و أهميتها التي تشير إليها اغلب الأدبيات ، و التي هي قليلة،و كذا ابراز مواقف الدول المغاربية اتجاه هذه السياسة.

6-حدود الدراسة :

1. الحدود الزمنية:يشمل المجال الزماني للموضوع ذاته،ما يتعلق بطرح سياسة

الجوار المتجددة 2008-2017

2. المجال المكاني:يشمل الفضاء المتوسطي كون ان سياسة الجوار الأوروبية

موجهة للدول المتوسطة كطرف متلقي للمبادرة.

3. المجال الموضوعي:يركز على تحليل و تفسير موقف الدول المغربية من سياسة الجوار الأوروبية،كما ينصب على ابراز مدى استجابة هذه الدول من سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

8-المناهج و الاقترابات:

✓ أولاً:المناهج: اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج:

1. المنهج التاريخي:يركز على السرد التاريخي للأحداث و يعتمد هذا المنهج على: البحث،و الرجوع الى الماضي باستمرار لجمع الوثائق الرسمية مثل المعاهدات و التصريحات و تقارير و معلومات تبثها وسائل الإعلام.
2. منهج دراسة الحالة:يهتم بجمع البيانات المتعلقة بمنطقة معينة،و قد ركزنا في هذه الدراسة على دراسة حالة منطقة المغرب الكبير باعتبارها تحتل أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لأوروبا و سياساتها.
3. المنهج المقارن:يتيح استخدام هذا المنهج المقارن ،التعمق و الدقة في الدراسة و التحكم في موضوع البحث،و التحكم في جانب من جوانبه،فمثلا في بحثنا هذا قمنا بمقارنة أهم النقاط التي جاءت بها سياسة الجوار الأوروبية تجاه الدول المغربية في فترات مختلفة،2003،2011،2015،2017.
4. المنهج الوصفي:الذي يمكننا من جمع معلومات و معطيات قادرة على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة.

✓ ثانيا:الاقترابات:

تستند دراسة موضوع موقف الدول المغربية من سياسة الجوار الأوروبية المتجددة الى تناول عدة نظريات و اقترابات ملائمة لأغراض الدقة العلمية المنشودة،لذلك اعتمدنا على المداخل النظرية التالية:

1. النظرية الواقعية: بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج

المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، و سيطرت على تفكير الأكاديميين و صناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، وهي النظرية السائدة أو البديلة في الكتب و الدراسات الجادة التي تتناول النظريات في حقل السياسة الدولية و هيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة و قوية للحرب و التحالفات و الامبريالية و العقبات التي تعيق التعاون الدولي و ظواهر دولية أخرى

يعتقد الواقعيون أن الهدف من دراسة العلاقات الدولية لا يتمثل في تطوير خطط السلام، او مناقشة كيف يجب ان يسير العالم، لكن الهدف هو دراسة العلاقات الدولية لفهم الهيكل و العمليات المتكررة و ديناميكيات أنظمة الدول، و الواقعيون وضعوا نقطة البدء عندهم في سعي الدول لاكتساب القوة والسلطان، ومركزية القوة في ذلك، واستمرارية الصراعات في العالم المكون من دول مستقلة، وعدم ادعاء بإعطاء دور كبير للأخلاق والقانون الدولي و الدبلوماسية، ويؤكدون بشكل حازم على القوة العسكرية كأداة لحفظ السلام. ويعتبر كل من مكيافيللي، توماس هوبز و ماكس فيبر من أهم رواد و مؤسسي الفكر الواقعي.¹

2. نظرية التبعية: تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد حيث وحسب هذا المذهب فان تفسير الامبريالية من منطلق الأطراف وليس المركز فقط، فأساس تخلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحيث تستغل الأطراف لحساب المركز وهذا ما ينطبق على الدول الأوروبية كدول مركز فهي الدول الصناعية المتطورة، والمقصود

¹د. احمد عبد الريم سلامة، الاصول المنهجية لاعداد البحوث العلمية

بدول الأطراف وهي دول العالم الثالث وهي دول جنوب المتوسط. كما ركزت هذه النظرية على إن التبعية لا تكون اقتصادية فقط وإنما هي سياسية، ثقافية واجتماعية....، وهي ما ساعدتنا كثيرا في موضوع الشراكة الأورومتوسطية، حيث نحن أمام دول مركزية أوروبية وأخرى محيطة وتابعة هي دول جنوب المتوسط.

9- أدبيات الدراسة

- دراسة "المصطفى بخوش" بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورومتوسطية وهي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية.
- بشارة خضر: بعنوان "أوروبا و العالم العربي" الذي يتحدث فيه الكاتب عن العلاقات الأوروبية العربية و الحوار الأوروبي العربي.
- وتجدر الإشارة إلى أنه قد تناولت عدة رسائل ماجستير موضوع الشراكة الأورومتوسطية، و السياسية الأوروبية في الإقليم الأورومتوسطي، لكنها لم تتطرق للموضوع من جميع الزوايا، كما أنها تناولته في إطار فترات زمنية ماضية محدودة من بينها:
- سليمة بن حسين: بعنوان "الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للحوار و تأثيراتها على منطقة جنوب المتوسط 2004-2012
- سعيد ياسين: تحت عنوان " التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي".

10- تقسيم الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** ورد ضمن عنوان الإطار المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية، و الذي يتكون من ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تحت عنوان ماهية سياسة الجوار الأوروبية، تناولنا فيه ثلاث مطالب أساسية التعريف،النشأة،الخلفيات لسياسة الجوار الأوروبية.

- **المبحث الثاني:** تحت عنوان مضمون سياسة الجوار الأوروبية يتكون كذلك من ثلاث مطالب أساسية المحددات ،آليات تنفيذ و تمويل سياسة الجوار الأوروبية.

- **المبحث الثالث:** تمحور حول سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ، حيث تناولنا فيه ثلاث مطالب أساسية ، بداية من التعريف، التجديد و المراجعة لسنة 2015

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان تعاملات الدول المغاربية مع سياسات الاتحاد الأوروبي،يتكون بدوره من ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** رد فعل مباشر،لكل من ليبيا و تونس اللتين كانتا مرحبتين لسياسة الجوار الأوروبية

-**المبحث الثاني:** رد فعل غير مباشر لكل من المغرب و الجزائر اللتين رحبتا بسياسة الجوار الأوروبية بعد دراستها و تحليلها.

- **الفصل الثالث:** ورد ضمن عنوان مستقبل و آفاق سياسة الجوار الأوروبية المتجددة ، تم فيه دراسة النظرة المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية و ذلك في مبحثين اساسيين:

- **المبحث الأول:** تحت عنوان : التحديات و الرؤى المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية
تناولنا فيه مختلف التحديات لسياسة الجوار الأوروبية و تنافس القوى الكبرى حول المنطقة
المغربية.

- **المبحث الثاني:** تحت عنوان تقييم سياسة الجوار الأوروبية،تناولنا فيه إيجابيات و سلبيات
سياسة الجوار الأوروبية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية

المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثالث: خلفيات سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثالث: آليات تمويل سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الثالث: تعريف سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.

المطلب الأول: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة سنة 2011.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية واتفاقية لشبونة.

المطلب الثالث: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة سنة 2015.

صغى الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع الجيران صياغة إستراتيجية جديدة عرفت بسياسة الجوار الأوروبية *Politique Européenne de Voisinage*، حيث قام بوضع خطة لهذه السياسة التي تتمثل في جملة من الأهداف والخصائص والمبادئ، انطلق العمل بها رسميا مع جوار الاتحاد الأوروبي في شرق القارة الأوروبية وجنوبها في المنطقة المتوسطية في عام 2004، وهي فكرة مقترحة من طرف الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خافيير سولانا" *Javier Solana* في مارس 2003، حيث تهدف هذه السياسة في جوهرها إلى إقتسام مكاسب التوسع الجغرافي مع الجيران لتوطيد الأمن والاستقرار والرفاه لجميع الشعوب المعنية بالإضافة إلى ذلك تدرس إحتياجات الشريك وأولوياته المراد التعاون بشأنها.

وتعد سياسة الجوار الأوروبية آلية من آليات التعامل مع تغيرات الوضع الدولي، حيث أنها جاءت على إثر الإخفاق الذي سجله مسار برشلونة في تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها ومن أبرزها إقامة منطقة رخاء واستقرار في الفضاء المتوسطي.

كما أنّ التوسع الكبير الذي شهده الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بانضمام 10 دول جملة واحدة (قبرص، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفكيا، سلوفينيا)، مما يعني حدودا جيدة للاتحاد الأوروبي وما يمثله ذلك من تحديات في جميع المجالات، هذا المعطى الجديد فرض على الاتحاد الأوروبي التفكير في وضع سياسة أكثر مرونة بالاستفادة من أخطاء وأيضا إيجابيات مسار برشلونة، وتتجلى في السياسة الأوروبية للجوار.

ويبدو أن هذه السياسة تسببت في حدوث ديناميكية جديدة لدى صانعي القرار الأوروبيين والدول شرق وجنوب المتوسط.

لذلك سيتم في هذا الفصل دراسة مختلف خلفيات و آليات سياسة الجوار الأوروبية، و أهم التغيرات التي جاءت بها هذه السياسة خلافا على مسار برشلونة.

المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية.

مع اقتراب موعد انضمام عشر دول أوروبية إلى الاتحاد الأوروبي في الفاتح من جانفي 2004 أعلن الاتحاد الأوروبي مشروعه الجديد "السياسة الأوروبية للجوار" حيث اعتبر جيرانه "بالشركاء الأساسيين" ويرى بأنهم يواجهون مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مكنها أن تشكل بؤر عدم استقرار وازدهار على حدوده البرية الشرقية التي تمتد على طول 5.000 كلم من بحر بارون Baron في الشمال إلى البحر الأسود في الجنوب، والتي تشمل 08 دول أعضاء في الإتحاد 04 دول مجاورة هي (روسيا، أوكرانيا، مولدافيا وبلاروسيا، belarussie,maldive,okranie,russie). وعلى حدوده البحرية مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تقطع البحر المتوسط، وتخص هذه الحدود 07 دول أعضاء بما فيها مالطا، قبرص وعشر دول متوسطة هي "المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، الأراضي الفلسطينية، سوريا، إسرائيل"¹.

المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية.

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية التي يطلق عليها باللغة الفرنسية la politique Européenne de Voisinage (PEV) عام 2003، وتم تطوير السياسة الجوارية هذه بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، والعمل بدلا من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين².

وتعتبر سياسة الجوار الأوروبية إحدى المشاريع الأوروبية المقدمة لمجموعة الدول المحيطة بها أو بعبارة أخرى للدول المجاورة لبلدان الاتحاد الأوروبي فمثلا يدل عليها اسمها تتبثق هذه السياسة عن المؤسسات الأوروبية وتتدرج في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثم تصور سياسة الجوار الأوروبية في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة معززة مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن

¹ - أنظر خريطة الدول المعنية بالسياسة الأوروبية للجوار، ص 24

² - رتيبة برد، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في المتوسط، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر في العلوم السياسية، ص 66.

توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004 وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة إعتبار الضعف الشراكة الأوروبيةمتوسطة فقد تم توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل البلدان المنظمة تحت هذه الشراكة ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبية أيضا واستكملت في ربيع 2004.

تعني سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتي تملك إتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول¹

يتمثل مضمون سياسة الجوار في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، تقوم على ثلاث مبادئ وهي: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار وإقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس التعاون، مع الإشارة إلى تأطير "قيم الاتحاد الأوروبي" لهذه المبادئ.

وقد تم تحديد قيم ومبادئ بوضوح في العناصر التالية:

- إحترام دولة القانون، حكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة. وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل "السياسة الجوارية" مع شركائها وجيرانها، مع ملاحظة أن بعضها متضمن في موثيق دولية وجهوية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات)، تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت مع سياسة الجوار الأوروبية. كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاص بدعم التعاون السياسي الأمني، فضلا عن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار².

¹ - سياسة الجوار الأوروبي، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورو متوسطي، 21 أكتوبر 2006.

² - سياسة الجوار الأوروبية، www.eunecahbou.r5.pu/arpolicy تاريخ الإطلاع 22-02-2018 على الساعة 16:08.

ويتعلق مشروع برشلونة الذي تم الإعلان عنه خلال ندوة برشلونة (27، 28 نوفمبر 1995) بإنشاء مجموعة سياسية إقتصادية تظم 27

دولة².

- تنظم السياسة الأوروبية للجوار علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلاد في المنطقتين الجنوبية والشرقية المحاذيتين له وهي جنوبا الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، سوريا وتونس وشرقا أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا، أما روسيا فهي معينة بأنشطة التعاون عبر الحدود في إطار سياسة الجوار الأوروبية دون أن تكون جزء منها¹.

عرفت السياسة الأوروبية للجوار بعد ثمانية عشر شهرا من التطبيق إجراءات جديدة للدعم والتي جاءت لتتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتتعامل مع أسباب اللا استقرار في المحيط المباشر والقريب لأوروبا، بحيث أن الفكرة عند بروزها كانت تعني أكثر الجوار الشرقي، نتيجة للتحولات التي خلقها توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا إلا أن هذه السياسة الجوارية امتدت كذلك نحو جنوب دول الجنوب لدعم علاقات الاتحاد الأوروبي بجواره.

وتقوم هذه السياسة كذلك على اعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الاتحاد الأوروبي ومرتبطة بضرورة دعم الاستقرار السياسي لشركاء الاتحاد بمعنى أن استقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن واستقرار للاتحاد الأوروبي.

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة، إلى تعزيز وسائل الحكومة السليمة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوفر الاتحاد لجيرانه إمكانية عقد شراكات متميزة معهم، لا تنحصر في مجال التعاون وحده، غير أن هذه السياسة لا تهدف إلى توسيع نطاق الاتحاد ولا إلى توفير إمكانية انضمام أعضاء جدد إليه. ويعمل الاتحاد الأوروبي من أجل:

- توثيق الروابط السياسية.

- التكامل الاقتصادي الجزئي الذي يركز على دراسة السلوكيات الاقتصادية الخاصة

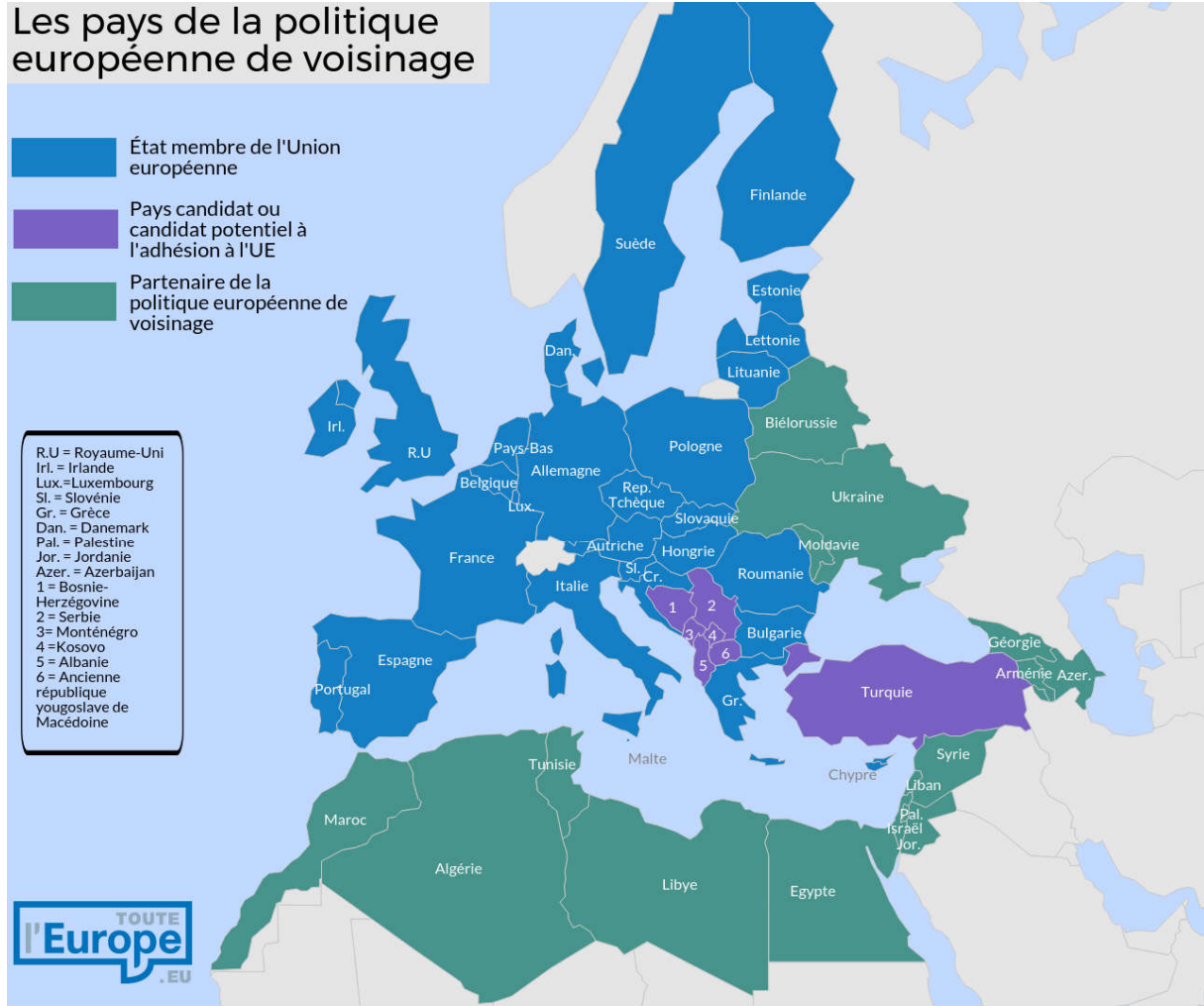
بكل وحدة من وحدات الاقتصاد.

اعلان برشلونة: هذا الإعلان يعتبر بمثابة ميثاق أوروبومتوسطي ومكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بهدف إنشاء فضاء أوروبومتوسطي متعدد الأبعاد المتمثلة في: البعد السياسي الأمني، البعد الاقتصادي المالي، البعد الاجتماعي الثقافي

¹- رتيبة برد، مرجع سابق، ص 67.

- المساعدة في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي.
- المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية¹.

خريطة الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية



المصدر:

La politique européenne de voisinage sur le site

www.nouvelle.europe.eu

¹ - عبد الرحمن عكسة، المركزية السياسية واللامركزية السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2015 - 2016، ص 213.

المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية:

يمثل تقييم مسار برشلونة المدخل الطبيعي للاقترب من سياسة الجوار الأوروبي، وترجع أصول سياسة الجوار الأوروبي إلى أوائل 2002م، عندما طلبت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى تقرير ما أنجزه عن إقصاء أوكرانيا، ملدوفيا، روسيا البيضاء عن الانضمام سابقا، وقد تم رفع هذا الاقتراح إلى اللجنة الأوروبية¹.

وقد أوضح "رومانو برودي" "Romana Prodi"، رئيس المفوضية الأوروبية في ديسمبر 2002، في محاضرة ألقاها على طلابه في جامعة لوفان البيلجيكية، الفلسفة الأساسية للمبادرة الجديدة، إذ أبرز عنصرين رئيسيين: "حلقة من الأصدقاء" و"مساس بالمؤسسات".

وق شرح هذان العنصران بالتفصيل في وثيقة المفوضية الصادرة في 11 مارس 2003، تحت عنوان "أوروبا الأوسع: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا من الشرق والجنوب» وفي "إستراتيجية الأمن الأوروبية" بتاريخ 12 ديسمبر 2003.

وتعنى المفوضية بعبارة "حلقة الأصدقاء" سياسة "الحاجز الجيد" **Bonne politique de barriere** التي كان هدفها الرئيسي هو النهوض بحسن الجوار بين الدول المزدهرة والمحكومة بكفاءة. حيث يوفر الاتحاد الأوروبي لهذا العرض العون المالي، والخبرة الفنية، والدعم السياسي، على أن تكافأ البلدان ذات الأداء الجيد بدخول سوق الواحدة دخولا ميسرا أي إنها ستحصل على كل ما تريد ولكنها لن تشارك في "عملية اتخاذ القرار المؤسسي" وهذا يعني أنه من الممكن إقامة حوار عبر الحاجز، لكن الحاجز سيبقى موجودا².

¹ - سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب المتوسط (2009- 2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص 58.

² - بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ط1، 1437هـ- 2016م، ص 55.

المطلب الثاني: خلفيات سياسة الجوار الأوروبية.

تأتي "السياسة الجوارية" التي بادر بها الاتحاد الأوروبي لتعكس تطلع هذا الأخير إلى مرحلة توسيع الاتحاد إلى دول وسط وشرق أوروبا. وهي سياسة تتعلق في جوهرها بعروض اقتصادية وأمنية لمواجهة أربعة تحديات: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة والهجرة. وبخصوص التحدي الأخير، تعد مطالبة الاتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي فتح مراكز عبور على أراضيها للمهاجرين غير الشرعيين جزءا من "سياسة أوروبا الجوارية" هذه، كما يعد دخول المغرب العربي في مفاوضات مع الاتحاد حول "إعادة القبول" جزءا من هذه السياسة أيضا. يتضمن الدستور الأوروبي في بعض مواده الإشارة إلى هذه السياسة يدل بوضوح على أن التحديات الأربعة المشار إليها ومعها البيئة المحيطة بالاتحاد الموسع، كلما تعد في نظر أوروبا ذات أهمية إستراتيجية، ولعل ذلك ما دفع باللجنة الأوروبية المجتمعة في (جوان 2003) إلى معاودة إحياء فكرة الحوار العربي الأوروبي، لكن بصورة جديدة. وهذا عبر قيام الثلاثي:

«كريس باتن Chris Patten» محافظ أوروبي مكلف بالعلاقات الخارجية (1999-2004) و«رومانو برودي - Romana Prodi» رئيس المفوضية الأوروبية سابقا (1999-2004)، و«خافيير سولانا - Javier Solana» الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي سابقا.

وإن كانت في الواقع الفكرة العامة لمضامين "السياسة الجوارية" هي نفسها وإلى حد بعيد التي تتضمنها الشراكة المتوسطة، لكن مع إضافة عنصرين جديدين، هما:

- موضوع الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل¹.
- اعتبار ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي².

¹ - جعفر عدالة، تدور سياسات دور الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مرجع سابق

² - سليمان بن حسين، مرجع سابق، ص 83.

إنّ الانطباع العام الذي تعطيه هذه الوثيقة هو سعي أوروبا لإيجاد نوع من الانسجام بين مختلف المبادرات الأوروبية، وتأمين الجوار الأوروبي وتأمين أسواق لصرف متوجاتها فضلا عن الرغبة الأوروبية الملحة من أجل ضمان موارد طاقة آمنة¹.

المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية.

يسعى الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية التي إنطلقت في مارس 2003 إلى معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها، فهذه السياسة يرغب من خلالها حماية مصالحها في مناطقها الجنوبية في المتوسط والشرق الأوسط، ولهذا فمضمون سياسة الجوار الأوروبية في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه من شرق أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، تتمثل في 03 مبادئ هي: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة وسليمة على أساس من التعاون، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مضمون سياسة الجوار، مع ابراز أهم المحاور الرئيسية التي تناولتها وثيقة سياسة الجوار الأوروبية، وأهم آليات تمويلها وتنفيذها على أرض الواقع.

المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية.

يمكن تقسيم المحاور التي تناولتها وثيقة سياسة الجوار الأوروبية إلى ثلاث محاور، حيث يمكن إدراجها في إطار المحاور الثلاثة للشراكة الأوروبية متوسطة والتي جاءت في مسار برشلونة، باعتبار هذه السياسة الجوارية مضافة ومكملة له.

عملت السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأوضاع من خلال:

- **الشق السياسي الأمني:** وذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان،

¹ - المرجع نفسه، ص 63.

وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة وفي المتوسط خاصة وما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة والتحكم في الظاهرة¹.

ولقد جاء في وثيقة تحت عنوان "بناء الأمن في جوارنا" أنه «من مصلحة أوروبا أن تكون البلدان الموجودة على حدودنا محكومة بشكل جيد، الجيران المنخرطين في نزاع مسلح، والدول الضعيفة التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة والمجتمعات الهشة أو الدول التي يكون فيها نمو السكان كبيراً والموجودة على حدودنا، كلها تشكل مشاكل لأوروبا»².

والملاحظ في هذا النص التأكيد على طابع "الاستباقية" في بناء التصور الاستراتيجي الأوروبي من خلال سياسات مستهدفة ومتعددة الجوانب تتماشى مع سياسة حسن الجوار ودعم الاستقرار في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، ذلك أن الأوروبيين يفضلون رسم سياسات جديدة تقوم باحتواء الأزمات والمشاكل المستقبلية من دون انتظار حصولها³.

- الشق الاقتصادي والتجاري: بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والاستثمار ومساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علماً أن معظم الدول المجاورة والشريكة لأوروبا تباشر تحولات اقتصادية معتبرة.

وجاء الدعم الاقتصادي والتجاري وفي ميدان الاستثمار وفق مقاربة "إتفاق التبادل الحر المعمق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار ودعم الإدماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة⁴.

¹ - رتيبة برد، مرجع سابق، ص 68.

² وثيقة المفوضية الأوروبية، بروكسل، 2003، ص 21.

³ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ط1، ابن النديم للنشر، بيروت، 2013، ص 21.

⁴ - برد رتيبة، مرجع سابق، ص 68.

- **الشق الاجتماعي الثقافي:** ففي الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة والتخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية، عملية وسياحية. وكذا ضرورة العمل في إطار مقارنة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة والتعاون في محاربة الهجرة السرية والعمل على حسن التحكم في الحدود. نضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية التكوينية، الثقافية والعلمية وكذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية والتبادلات ما بين المؤسسات، بهذا الصدد، صرحت السيدة بنيتا فيرير وفالدنر بضرورة رفع التحدي المتمثل في ترقية السلام، الاستقرار والازدهار الاقتصادي عند جيرانها، وأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي تدعيم الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأضافت أنه بالنسبة لمرحلة 2007-2013، ستكون الميزانية المرتقبة لشركاء السياسة الأوروبية للجوار 12 مليار أورو، أي ما يعادل زيادة 32%، وكما تقترح اللجنة ما يلي:¹

- تكريس 300 مليون أورو بغرض تقديم مساعدة تكمل الغلافات المالية الوطنية العادية، تعويض ومساعدة أشغال البلدان الشريكة التي حققت تقدما في تنفيذها لخطة العمل، كما تعرض اللجنة:

- منح لكل شركاء السياسة الأوروبية للجوار، سواء في الشرق أو في الجنوب إمكانية واضحة للتكامل التجاري والاقتصادي المعمق مع الاتحاد الأوروبي، بتجاوز التبادل الحر البسيط للأموال والخدمات وبالتطرق إلى مسألة الحدود غير التعريفية.²

- تحسين إجراءات التأشيرات بشكل حساس، خاصة بالنسبة لبعض فئات الزوار.

¹- المرجع نفسه، ص 68.

²- المرجع نفسه، ص 09.

المجتمع المدني: يضم جماعة من الأفراد أو الفئات الاجتماعية التي تتمتع بوعي متقدم للدفاع عن حقوق و قضايا انسانية عامة.

- القيام مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار باجتماعات دقيقة أو منتظمة على المستوى الوزاري وبين الخبراء حول مسائل مثل: الطاقة النقل، البيئة والصحة العمومية، بحيث يمكن لهذه المقاربة متعددة الأطراف أن تكمل لاحقا العمل ثنائي الجانب الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للجوار.

- تعزيز التعاون السياسي وجعل جمعية شركاء السياسة الأوروبية للجوار نظامية أكثر من أجل مبادرات الاتحاد الأوروبي، وجعل هذا الأخير يلعب دورا نشيطا أكثر في الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات الموجودة في المنطقة.

- تعزيز المقاربة الجهوية في الشرق بالارتكاز على التعاون الموجود في البحر الأسود¹.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المتوسط.

تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ما أسماه الاتحاد الأوروبي ب: مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما. كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور والتنسيق مع كل دولة منها، تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق إنماجها مع هذه السياسة، وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005، إذ يشير رئيس وحدة المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي "ليونيلو غابريسي" Leonella Gabrici في تقديمه لهذه المخططات يوم 15-2005-02. بأنها تتميز بالمرونة، وبالصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق².

ترسو خطط العمل على مجموعة من المبادئ المشتركة التي تتمايز وفقاً لحالة النمو ولحاجات وقدرات كل من هذه البلدان. وهي تشكل مرجعية لبرمجة المساعدة لصالح البلدان المعنية. إن التحقق من احترام خطط العمل هذه يتم داخل مجالس الشراكة "Conseils

¹ - رتيبة برد، المرجع السابق، ص 69.

² - جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 05.

d'association" في كل بلد، وسوف يشكل ذلك شرطا لصرف المساعدة الخاصة بالجوار¹.

وعلى الرغم من أن خطط العمل هي خطط تخص البلدان المعنية على وجه التحديد وهي لذلك تسمى "خططا مفصلة على قياس البلدان" إلا أنها تتطوي كلها على الأبواب وهي إلى ذلك تطبق لفترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات.

فخطط العمل إذن، عبارة عن وثائق سياسية مصوغة على نطاق واسع، فيما لا يرتب عدم تنفيذها أي نتائج قانونية قد صممت "سياسة الجوار الأوروبي" على نحو تكون معه ديناميكية وحيوية، أي أنها يجب أن تراجع في ضوء نتائج التقارير عن التقدم المحقق في ما يتعلق بتنفيذ الأعمال ذات الأولوية، وبالتالي القيام بالخطوات اللاحقة الكفيلة بتأمين تكامل أكبر مع السوق الداخلية ومع سياسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية الأخرى².

ويمثل الهدف في وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيد الاندماجية في إطار السياسة الجوارية، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات:

- **الأولى:** تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة" وبعض الأهداف "السياسية الخارجية والأمنية" للاتحاد الأوروبي.

- **الثانية:** تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية وهي سبعة³.

1- الحوار السياسي المدعم: وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية + الوقاية من الأزمات وإدارتها + الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل + إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض المظاهر السياسية الخارجية والأمنية المشتركة وكذا مظاهر

¹ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطة، مرجع سابق الذكر، ص 119.

² - دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقات المؤسسات المالية الدولية.

³ - جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 05.

"السياسة الدفاعية" لأوروبا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة + إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوروبية الجوارية.

2- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدة المالية + فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية، وما يتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.

3- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية: مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة، الجمركة، الزراعة، الصحة والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

4- العدالة والشؤون الخارجية: وهي تخص إدارة الحدود المشتركة، تسيير تسليم التأشيرات، إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية ودعم الأنظمة القضائية¹.

5- ربط الحوار: وذلك في مجالات: الطاقة، النقل، البيئة، المجتمع، المعلومات والبحث والإبداع.

6- الاتصال بين المجموعات: والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

7- التعاون الجوي: ترقية التعاون بشكل واسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض².

¹ - جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 06.

² - المرجع نفسه، ص 06.

المطلب الثالث: آلية تمويل سياسة الجوار الأوروبية.

يتم تمويل سياسة الجوار الأوروبية بشكل أساسي من خلال الآلية الأوروبية للجوار (ENI)، التي تعهدت بمبلغ 15.4 مليار يورو للفترة من 2014 إلى 2020. وقد حلت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) والتي استخدمت في الفترة من 2007 إلى 2013.

ووفقا لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية هي السياسة التي تحدد الأهداف الإستراتيجية للتعاون، بينما توفر الآلية الأوروبية للجوار الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى أربعة أنواع من الإجراءات:

- البرامج الثنائية، أي التعاون المباشر بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار كل على حدة.
- البرامج الإقليمية، أي الإجراءات التي تهتم بالجوار الشرقي أو الجنوبي
- البرامج التي تغطي جوار الإتحاد الأوروبي بأكمله في نفس الوقت، مثل آلية تسهيل الاستثمارات في دول الجوار (NIF)، التي تدعم إنشاء بنية تحتية للمياه والطاقة والمواصلات فضلا عن (+Erasmus)، وهو برنامج التبادل الشهير للطلاب والمتطوعين والمعلمين الأكاديميين.
- التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء الفرديين في الإتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة¹.

في جويلية 2003 نشرت المفوضية بيانا ثانيا بعد بيان الأول الذي صدر في مارس 2003 بخصوص سياسة الجوار الأوروبية بعنوان "وضع قواعد آلية جديدة للجوار". وقد لاحظ البيان أن التعاون على طول الحدود الموجودة والمستقبلية مع الإتحاد الأوروبي، يستند إلى جملة من الآليات التي تنظمها قواعد مختلفة، وبالتالي إجراءات مختلفة في التشخيص والاختبار ووضع المشاريع موضع التنفيذ.

¹ - سياسة الجوار الأوروبية <http://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy> تاريخ

الإطلاع: 2004-2018 على الساعة 13:15.

- مبادرة أوروبية (INTEREG)، وهي أداة مالية استحدثت في إطار الصناديق البنوية للاتحاد الأوروبي، وهي تدعم التعاون العابر للحدود بين الدول الأعضاء ودول الجارة.
- أداة phare من أجل التأهيل للانضمام.
- برنامج Tacis الذي يدعم التعاون العابر للحدود في المناطق الحدودية الغربية لروسيا وأوكرانيا ومولدا فيا وبييلاروسيا.
- آلية CARDS التي تدعم طيفا من النشاطات في البلقان الغربي.
- برنامج ميدا MEDA، وهي الآلية المالية لعملية برشلونة.
- إن تعدد الأدوات المالية قد أدى إلى أوجه من الضعف محتومة في تنفيذ ومتابعة المشاريع.
- وقد أثار ذلك انتقادات من قبل ديوان المحاسبة، ومن البرلمان الأوروبي، ومن المجلس.

ومن أجل معالجة أوجه الضعف هذه، تقترح المفوضية للمرحلة 2003-2007 برامج جوار وبعد 2007 أداة جديدة للجوار¹.

ستفيد الدول المنخرطة في هذه السياسة، وبناء على حاجاتها وقدراتها على امتصاص المساعدة هذه، وكذا حسب تطور مستويات عملية الإصلاح فيها، بحصة من المساعدات المالية لتسيير اندماجها في السياسة الجوارية. وهذا اعتمادا وبخصوص دول جنوب المتوسط على آلية (برنامج ميدا)، وعلى ما يسمى بـ "المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (IEDDH)". وقد تم تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة، وهذا منذ (جانفي 2007) هي: «الآلية الأوروبية للموارد والشراكة» IEVP. وقد تم إقرار جملة من المساعدات في فترتين هما:

¹ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص 187

2000-2006: استفادت خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسة من حوالي 8.5 مليار يورو. أما بخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت خلال هذه الفترة (2004-2006) من 135 مليون يورو.

- (2007-2013): استفادت هذه الدول من حصة (12-15 مليار أورو) أي بزيادة مقدارها (75%) مقارنة بالمرحلة الأولى¹.

أما البلدان المخالفة، كسوريا، أو الرافضة كالجزائر، فلا تكافأ بالدعم المالي الزائد ولا الحوار السياسي.

ومن ثم فقد خصص لتونس في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 300 مليون يورو للفترة من 2007 إلى 2010، و130 مليون يورو لسوريا، و8 ملايين يورو لليبيا، أما مصر فقد خصص لها 558 مليون يورو والسلطة الفلسطينية 632 مليون يورو.

المبحث الثالث: السياسة الأوروبية المتجددة.

كمنت الضرورة الواقعية لإعادة النظر في "سياسة الجوار الأوروبي" بعد تشكيل سياق متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلدان الجنوبية المتوسطة الشراكة ابتداء من عام 2011 باندلاع الانتفاضات الشعبية في ليبيا و تونس. وقد وثقت الشراكة الجديدة في بيان مشترك صدر تحت عنوان «استجابة جديدة حيال جوار متغير» حيث رمى إلى تبني مقاربة جديدة قائمة على إنجازات «سياسة الجوار الأوروبي» المحققة منذ عام 2003 وبما يستجيب لمطامح الشعوب بمزيد من الديمقراطية والازدهار.

المطلب الأول: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة سنة 2011.

منذ الأشهر الأولى لسنة 2011 التي صادفت ما يسمى بـ «الثورات العربية» بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغيرات التي تحدث في

¹ - جعفر عدلة، مرجع سابق، ص 08.

جواره القريب، حيث اعتمد في 25 ماي 2011 ما يسمى بـ «سياسة الجوار المجددة» التي أراد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة.

علما بأن صانعي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالجوار لديهم قدرة في إعادة إقتراح نفس المنتج في ثوب جديد، فإن سياسة الجوار الأوروبية المتجددة تحتفظ بنفس المحتوى غير أنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة «الثورات العربية» تضمنتها أول نقطة من اقتراحات التجديد وتمثلت في «تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية»، حيث ركزت وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب وفي إنتخابات ديمقراطية وقضاء عادل، وكأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها هذه الثورات بل وفي تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في التجاوب مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديمقراطية والرفاه»¹.

تتضمن السياسة الجديدة التي إقترحها الاتحاد الأوروبي العناصر التالية:

- مقارنة «المزيد من أجل المزيد» وهي التي أريد لها أن تكون في أساس السياسة المعاد النظر فيها، إستنادا إلى مشروعية إيجابية. وهذا يعني أنه إذا أدخل الشركاء مزيدا من الإصلاحات فهم سيتلقون مزيدا من التقديرات (المالية والتكاملية).
- التمايز في المقاربة وفقا لخصائص الشركاء ومدى إمتلاكهم لمسار إصلاحية.
- المسؤولية أو المسائلة المشتركة في ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه، التي ستضمن في جو من التواصل المتزايد والاستفادة من تقارير التقدم المحقق، باعتبارها أدوات تنطوي على توصيات خاصة لكل بلد.

¹ - أسهمان تمغارت، تطور موقف الجزائر إتحاء السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004 - 2013)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 9 جوان 2013، ص 327.

- شراكة معززة مع المجتمع المدني (أي المنظمات غير الحكومية، وأوساط الأعمال والأكاديمية والإعلام والنقابات)، الأمر الذي أنشأ له الاتحاد الأوروبي «آلية المجتمع المدني» التي تغطي الجوار بأكمله.

وبالتالي فإن «سياسة الجوار الأوروبي» الجديدة تقوم على ست دعائم أساسية:

- دعم التقدم نحو «ديمقراطية عميقة»: التركيز على الانتخابات الحرة والنزيهة واحترام حكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن احترام شراكات المجتمع المدني.
- تكثيف التعاون السياسي والأمني: إقتراح أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر انخراطا في حل النزاعات المندلعة في المنطقة.

- دعم التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا: انطلاقا من اعتبار تحرير التجارة مُدخلاً إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، فإن سياسة الجوار الجديدة تركز على التفاوض بشأن «مناطق تجارية عميقة وشاملة»¹.

- بناء شركات في مجال الانتقال: ترمي إلى تعزيز انتقال المواطنين بين البلدان الشريكة وبين الاتحاد الأوروبي، وبالتحديد انتقال الطلاب والباحثين وأصحاب الأعمال.

- تقوية الشراكة الشرقية وبناء شراكة للديمقراطية والازدهار المشترك في البلدان الجنوبية المتوسطة: سيطلق الاتحاد الأوروبي مع البلدان الجنوبية برامج بناء المؤسسات، والتعاون الوثيق بشأن الهجرة وحرية الانتقال والأمن وإطلاق البرامج النموذجية لدعم التنمية الزراعية والريفية.

- توفير تمويل إضافي مع أولويات أوضح: تخصص البلدان الشريكة الجنوبية المتوسطة بتمويل إضافي لدعم النمو ولتمويل المبادرات الجديدة، ولاسيما التعاون مع المجتمع المدني والتنمية المناطقية والريفية².

¹ - دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، ص 09.

² - المرجع نفسه، ص 09.

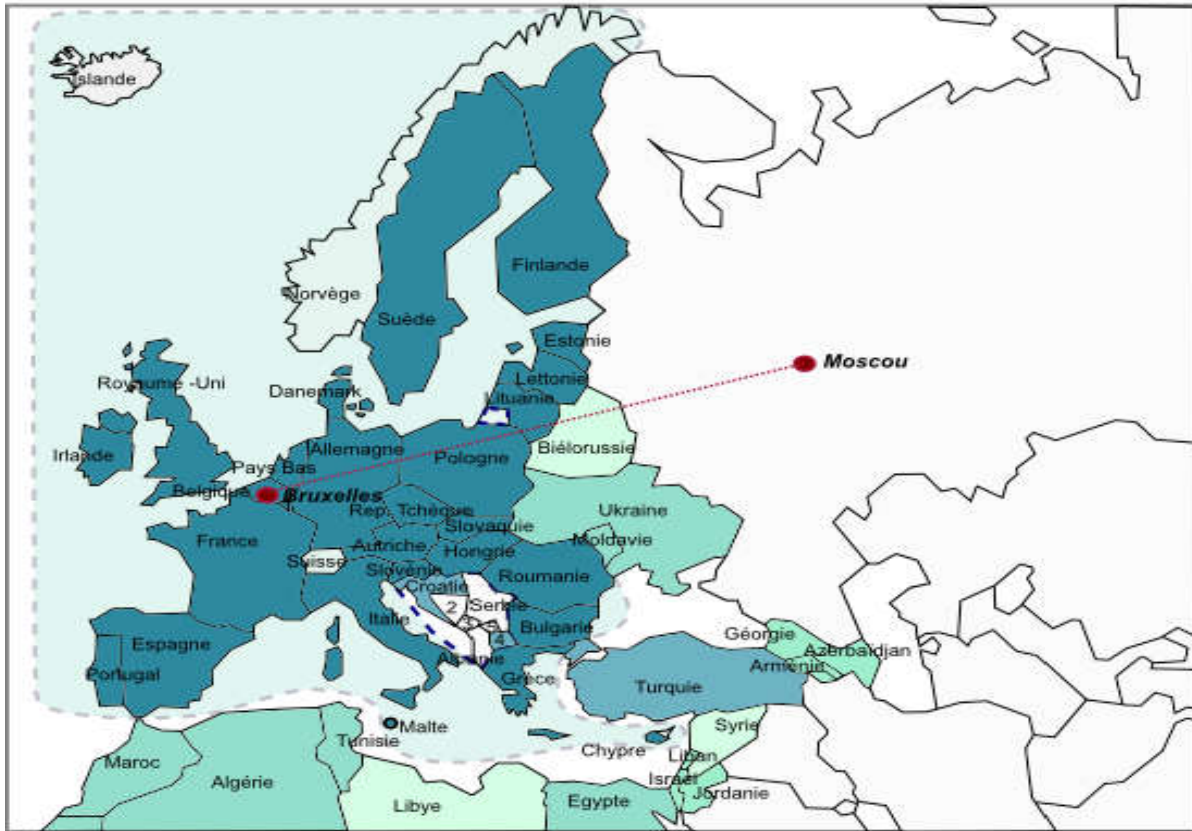
قامت اللجنة الأوروبية من 19 إلى 25 مارس 2011 بتعديلات التي تم إدخالها على سياسة الجوار الأوروبية، فكان عنوان التواصل مثيرا جدا «إستراتيجية جديدة نحو حي متغير». هذا الاتصال يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج جديد من حيث الجوار. الكلمتان الرئيسيتان هما التمايز ومبدأ المشروطة يتكون التمايز في تكيف الإستراتيجية الأوروبية وفقا لإحتياجات كل بلد على حدة. كان هذا المنهج الجديد حاضرا بالفعل عند إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 لكن تم تعزيزه مرة أخرى.

سيطلب النهج الجديد مستوى أعلى من التمايز من أجل السماح لكل دولة شريكة بتعميق روابطها مع الاتحاد الأوروبي، لذا فإن الهدف من التمييز هو السماح لكل جار بتحديد درجة التعاون الذي يرغب في الحصول عليه مع الاتحاد الأوروبي¹. أما المفهوم الثاني الذي يقدمه هذا التواصل هو المشروطة، هذا المبدأ مثل المبدأ السابق، ليس جديد، ولكنه أيضا معززا، يتعلق بالمساعدة الانتمائية، والمشاركة في المشاريع أو الوصول إلى السوق الموحدة، فكلما زادت مشاركات سياسة الجوار الأوروبية في الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية أو الحكومية، كلما دعمها الاتحاد الأوروبي من خلال أدوات مختلفة².

¹ – Antoine Gallais, L'union Européenne et le printemps Arabe, Février, 2012.

² – المرجع نفسه.

L'Union Européenne et son voisinage en 2008.



L'Union européenne et les Etats candidats

- Etat membre de l'UE
- Etat candidat

Les pays concernés par la Politique Européenne de Voisinage (PEV)

- PEV "activée"
- PEV "non activée"

Le statut spécial des relations euro-russes

- Bruxelles** Accord de Partenariat et de Coopération
- Moscou** + 4 espaces communs

1. Luxembourg
2. Bosnie-Herzégovine
3. Monténégro
4. Macédoine
5. Kosovo

Espace Economique Européen

- Pays membres de l'Espace Economique Européen
- Pays non-membres de l'Espace Economique Européen entourés par des pays-membres

sce : Commission Européenne

Par Philippe Perchoc / 04-2008

المصدر:

La politique européenne de voisinage sur le site

www.nouvelle.europe.eu

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي وإتفاقية لشبونة.

* معاهدة لشبونة أو معاهدة الإصلاح:

أقر قادة الاتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، معاهدة تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وعملية صنع القرار، وتحل محل الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام 2005، دخلت حيز التنفيذ 9 ديسمبر 2009¹.

تؤثر إتفاقية لشبونة على منطقة الجوار وعلى مقاربة الاتحاد حيالها، فبحسب البيان المشترك (2011) «تسمح إتفاقية لشبونة للاتحاد الأوروبي بتقوية أداء سياساتها الخارجية: فالتعاون مع البلدان المجاورة صار في الإمكان توسيع نطاقه بحيث يغطي مروحة كاملة من المسائل في جو تكاملي وأفضل»².

وقد نصت إتفاقية لشبونة في مادتها الثامنة على إلتزام الاتحاد الأوروبي بتتمية علاقة خاصة مع البلدان المجاورة بما يُرمى إلى بناء منطقة مزدهرة وجوارا طيب يقومان على قيم الاتحاد، وبحيث يتسمان بعلاقات وثيقة وسليمة على أساس التعاون.

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب المادة الواحدة والعشرين من الإتفاقية نفسها، وهي المادة التي تحدد بنودا عامة، ترعى عمل الاتحاد الخارجي، ينبغي له أن يتبع سياسات وممارسات عامة، وأن يدعم أهدافا كتعزيز الديمقراطية ودعمها وحكم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي و حفظ السلام و تقوية السلم العالمي بما يتوافق وأغراض مبادئ شريعة الأمم المتحدة، وتزخيم التتمية المستدامة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا في البلدان النامية، مع

¹ - موقع الأنترنات: معاهدة لشبونة، الجزيرة. تاريخ الإطلاع: www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2018-05-22 على الساعة 18:40.

² - مرجع سابق الذكر: دليل إرشادي لآليات سياسة الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية، ص 10.

أولوية القضاء على الفقر والمساعدة على تطوير الإجراءات الدولية لحفظ البيئة وتحسين جودتها والإدارة العالمية للموارد الطبيعية بُغية ضمان التنمية المستدامة¹.

منذ دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 09 ديسمبر 2009 دافع الاتحاد الأوروبي بكل مؤسساته عن توجه جديد مبني على ضرورة وجود وحدة أوروبية أكثر إنسجاماً، للتغلب على الأزمات والحفاظ على توازنها "الماكرواقتصادية"، أي الاقتصاد الكلي، خاصة من خلال الحفاظ على تأثيره السياسي على المستوى الدولي وبالأخص في دول الجوار في الشرق والجنوب. وفي الواقع، تلوح على المدى البعيد بوادر الليونة المحتملة لتأثيره السياسي في جواره الجنوبي، بسبب الضعف الهيكلي لنموه الاقتصادي مقارنة مع العشرين سنة الماضية². وإضافة إلى ذلك، وإلى حدود يناير 2011، كما كتب السفير "منور عالم" في الدليل المغربي لإستراتيجية والعلاقات الدولية لسنة 2013، كان شعار إستراتيجية الدول الأوروبية تجاه جيرانها هو الأمن والاستقرار. وهذه البراغماتية زعزعتها الإحتياجات الاجتماعية في بعض الدول العربية، ما أدى بشكل عاجل إلى تبني سياسة جديدة لدول الجوار بعنوان "إستراتيجية جديدة لدول الجوار في حالة تغير" وتنص الإستراتيجية الجديدة على أن الأحداث التي جرت مؤخراً تبرر كون الاتحاد الأوروبي ينظر بعيون جديدة إلى العلاقات التي تربطه مع جيرانه³.

إذن تتوي سياسة الجوار الجديدة، فضلاً عن آليات تمويل الدعم، إلى إتباع التزام إتفاقية لشبونة، وإن الأهداف التي نصت عليها المادة 21 تضمن الهدف الأول لسياسة الاتحاد الأوروبي التنموية الذي يرمي إلى خفض مستوى الفقر، وعلى المدى الطويل القضاء

¹ - المرجع نفسه، ص 10.

² - موقع الأنترنت، صحيفة الاتحاد، سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، <http://www.alittihad.ae>waajhatdetails> يوم

2018-05-26 على الساعة 14:00.

³ - نفس المرجع السابق.

عليه. وهذا يمثل إنجازا كبيرا للمجتمع التنموي كونه يفتح الأبواب أمام سياسة واقعية ذات أهداف مستقلة عن سياسة الإتحاد الخارجية الأخرى¹.

تهدف الاتفاقية أيضا إلى تشجيع تنمية الاقتصاد التضامني وإعطاء الإمتياز بشكل خاص للمقاولات المغرى والمتوسطة علما بأن الولوج إلى السوق الموحدة "Single Market" لا يقتصر على فتح الأسواق فقط، وإنما التأكيد التام من أن البلدان المعنية يمكنها الاستفادة من فتح هذه الأسواق، وهكذا تهدف المفوضية أيضا إلى التفاوض بشأن إقامة مناطق تبادل حر².

المطلب الثالث: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية 2015.

تهدف هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى اقتراح طريقة لبناء الإتحاد الأوروبي وجيرانه شراكات أكثر فاعلية في الجوار ذلك سيركز الإتحاد الأوروبي على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيم العلمية ويرتكز استقرار الإتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي، ستجعل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولويتها السياسية الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الأوروبية، كذلك تضمنت المراجعة التي اقترحتها رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكو" بناء على طلب الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من 250 مساهمة من الدول الأعضاء والحكومات الشريكة، ومؤسسات الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والشركاء الاجتماعيين مما يؤكد على ضرورة إحداث تغيير في السياسة الأوروبية للجوار لناحية المحتوى والمنهجية، حيث حصلت تغيرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالإتحاد الأوروبي عموما ومنطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصا، كما وقعت أعمال

¹ - مرجع سابق الذكر، دليل إرشادي لآليات سياسة الجوار الأوروبي.

² - مرجع سابق الذكر، صحيفة الإتحاد الأوروبي، سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.

إرهابية أثرت في الإتحاد الأوروبي وجواره، من بينها الهجمات الإرهابية في باريس في 13 تشرين الثاني 2015.¹

وفي أعقاب حوار دائم مع البرلمان الأوروبي والمجلس بدأ بخطاب الرئيس بشأن حالة الإتحاد في 9 سبتمبر، يحدد برنامج العمل هذا المبادرات الرئيسية التي سيتخذها الإتحاد خلال الإثنى عشر شهرا المقبلة لتكريم هذا الالتزام إذ أنه لا يمكن انجاز كل شيء في سنة واحدة، ولكن التزامات الإتحاد الأوروبي وضعت برنامجا تشريعيا كبيرا وإطارا للإجراءات اللاحقة التي ستدرج في برامج العمل المقبلة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية، ولاسيما التقييمات والمشاورات التي ستبدأ في شكل تقييمات الأثر في 2016.

وقد أعطى الإتحاد الأوروبي الأولوية للتغيرات التشريعية التي، إذا ما اعتمدت بسرعة، يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على العمالة والنمو، وعلى البيئة والرفاه الاجتماعي، وعلى أمنه، وعلى الكيفية التي يتقرب بها من العالم المترابط.

كما اعتمد البرلمان الأوروبي، الذي انتخب مباشرة، والمجلس، والذي شكل وزراء من كل حكومة وطنية، وهم المشرعون المشاركون في الإتحاد، بسرعة لم يسبق لها مثيل مقترحات اللجنة بشأن الصندوق الأوروبي الاستثمارات الإستراتيجية، وتعديل الميزانية الأوروبية للفترة 2015 تهدف إلى تعزيز الدعم المالي في سياق أزمة اللاجئين، وهو مطروف من 35000000000 يورو للعمالة والنمو في اليونان، والمقررات دال الطوارئ لإعادة توطين اللاجئين المحتاجين للحماية الدولية في الإتحاد الأوروبي. و ينبغي ألا يكون هذا الجهد المشترك الرامي إلى تحقيق نتائج سريعة في المجالات التي يكون فيها من الأهمية بمكان اتخاذ القرارات، والعمل بسرعة، هو الاستثناء وإنما القاعدة.

وهكذا، قبل وضع برنامج العمل هذا، أجرت اللجنة مناقشات مكثفة وبناءة مع الشركاء المؤسسيين للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ماهية الأولويات. وأفضل المقترحات

¹ - المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق، السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص. 2.

لن تغير شيئاً إذا ما بقيت على طاولة المفاوضات لسنوات دون اتفاق. لهذا السبب أيضاً حددنا بعض المقترحات القائمة التي تستحق أن تعتمد بسرعة من قبل الشركات الخمس.¹

¹ Communication de la commission au parlement europeen,strasbourg,le 27.10.2015,com2015.610final,p3

خلاصة الفصل الأول:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى سياسة الجوار الأوروبية من نشأتها إلى غاية مراجعتها سنة 2015، حيث تطرقنا إلى مضمونها وكما فصلنا مخططات النشاط في إطار هذه السياسة.

أما فيما يتعلق بالتمويل فقد تطرقنا إلى الآلية المالية المؤقتة للسياسة الأوروبية للجوار والآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP وذلك للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 والتي عوضت الوسائل المالية الموجودة في الشراكة الأوروبية متوسطة.

ومن النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

أن التوسعات الأخيرة للإتحاد الأوروبي التي مدت حدوده إلى جيران جدد، وبالتالي تحديات جديدة، دعت إلى ضرورة تبني سياسية جديدة، تهدف إلى ضمان جوار مستقر ومزدهر.

ترتكز السياسة الأوروبية للجوار على مبدأي التدرج و التفريق بين الدول، كل دولة حسب خصوصياتها و حاجياتها، فهي سياسة تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الاتحاد الأوروبي، و الهيمنة على المنطقة المتوسطة.

الفصل الثاني

تعاملات الدول المغربية مع سياسة الجوار
الأوروبية المتجددة

الفصل الثاني: تعاملات الدول المغربية مع سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

المبحث الأول: مدى استجابة كل من ليبيا وتونس من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الأول: موقف ليبيا من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: موقف تونس من سياسة الجوار الأوروبية

المبحث الثاني: مدى استجابة كل من الجزائر والمغرب من سياسة الجوار

الأوروبية

المطلب الأول: موقف الجزائرية من سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثاني: موقف المغرب من سياسة الجوار الأوروبية

أصبحت منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة كونها مصدرا أساسيا للطاقة، ومنطقة هامة خاصة في مجال الاستثمارات الخارجية، لها إرث حضاري وتاريخي وثقافي كبير، مما جعلها تصبح محل اهتمام مختلف دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية، خاصة الأمنية منها، إذ تشكل المنطقة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وهذا ما يجعلها من أكثر المناطق عرضة للتهديدات الأمنية القادمة من الداخل والخارج.

لذلك سيتم في هذا الفصل محاولة الإلمام بجميع العناصر المكونة لأهمية المنطقة بالإشارة إلى مختلف التصورات والمواقف المغاربية تجاه المبادرات الأمنية للإتحاد الأوربي، وخاصة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

المبحث الأول: مدى استجابة كل من ليبيا وتونس لسياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

المطلب الأول: موقف ليبيا من سياسة الجوار الأوروبية.

على مدار معظم تاريخ الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شاركت ليبيا تحت فترة طويلة، خاصة أثناء فترة حكم معمر القذافي، وقد أحدثت لمستنها من الخارج بشكل ملحوظ، فليبيا اليوم لم تعد كما كانت من قبل.

في السبعينات أثناء إبرام اتفاق ثنائي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول جنوب المتوسط، في البداية لم يتم ضم ليبيا في مشروع برشلونة بسبب تطبيق الأمم المتحدة العقوبات المرتبطة بحادثة لوكربي، وقد استسلمت ليبيا من قبل القصف في عام 1999، رفعت الأمم المتحدة العقوبات، مما دفع إدراج البلد في الشراكة الأوروبية المتوسطية كمراقب.

ومع ذلك فشلت العلاقات الدولية حتى الآن في التوصل إلى عقد قانوني ثنائي، الإطار الذي يعوق بدوره قدرة ليبيا على المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، من المرغوب فيه اليقين القانوني أكثر في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، كان الاتفاق الدولي مع الاتحاد الأوروبي أقل تفاعلا مع ليبيا في ضوء الوضع الداخلي للبلد، يشبه حالة فاشلة بعد الانتفاضة والتدخل العسكري الذي أدى إلى وفاة القذافي في 2011، ومع ذلك فقد تم التوصل إلى إبرام اتفاق لأكثر من عقد، يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، أما الاهتمام بليبيا التي ارتفعت منذ ذلك الحين إلى الأولوية القصوى المطلقة للسياسة في المنطقة: الحد من الهجرة غير النظامية.

المصالح التجارية الفرعية -ليبيا هي بلد غني بالنفط - والذي يلعب دورا في التطبيع المسبق للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي ولا سيما إيطاليا .

أصبحت ليبيا ذات أهمية ثانوية في وقت سياسي وعسكري، القوة مجزأة بشدة لسنوات حتى الآن، قبل أن تصبح طرق الهجرة في البحر الأبيض المتوسط منظمة.

كان التعاون مع ليبيا بشأن عودة المهاجرين ومراقبة الحدود، غالباً ما يتم انتهاكها من الاتفاقيات الدولية، وبالمثل فإن المناقشات تستكشف إمكانية معالجة اللجوء خارج الحدود الإقليمية في ليبيا التي عادت إلى الظهور من جديد. كانت تجري بالفعل قبل عشر سنوات، ونظراً لعلاقة القضية ومع دراسة الوضع، فإن الاتحاد الأوروبي يستخدم في الوقت الحاضر كعضو مراقب ومنبه عبر وسائل الإعلام والخطاب السياسي المنتهج. أطلقت مؤخراً مجالين من الأمن المشترك والدفاع، مجال سياسي مهمته أساساً يكمن في مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب في البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز قدرات البحرية الليبية وخفر السواحل، ومجال تحسين أمن الحدود، وقد عزز الاتحاد الأوروبي أيضاً القدرات الخاصة به؛ منها وكالة إدارة الحدود المعروفة سابقاً بإسم فرونتكس والتي تشارك في عمليات مكافحة الاتجار بالبشر.¹

موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية: جاءت مواقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية متباينة في البداية ثم اجتمعت على ضرورة تغيير النظام على النحو التالي:²

1- جهود المفوضية الخارجية للاتحاد الأوروبي: دعت رئيسة هذه المفوضية *كاترين اشتون" إلى ضرورة الوقف الفوري لقمع النظام الليبي ضد شعبه وبدأ حوار فاعل بين الأطراف كافة.

2- ألمانيا: أكدت المستشارة الألمانية انجلا ميركل أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف على استخدام العنف ضد المتظاهرين.

3- إيطاليا: دعوة برلسكوني * القذافي للتوصل إلى حل سلمي في ليبيا.

¹ - Michal Ovadek, Jan Wouters, Differentiation In Distinguish? Eu Instruments Of Bilateral Cooperation In The Southern Neighbourhood, 2017, p19.

² - سليمة بن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 71.

*برلسكوني:رئيس وزراء ايطاليا في 2008

*ساركوزي:رئيس الجمهورية الفرنسية 2007-2012،و هو وزير داخلية فرنسي سابق،و رئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية.

*كاترين اشتون:رئيسة المفوضية الخارجية للاتحاد الأوروبي

4-فرنسا: بالرغم من تحالفها السابق مع نظام العقيد القذافي، فإن فرنسا قد أدانت قمع القذافي للمتظاهرين، وأصر ساركوزي* في 21 فيفري بأن فرنسا تدين استخدام القوة ضد المتظاهرين في ليبيا وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، وهو الموقف الذي ترجم بالتدخل العسكري في ليبيا.¹

المطلب الثاني: موقف تونس من سياسة الجوار الأوروبية

وقعت تونس خطة العمل الخاص بها بموجب سياسة الجوار الأوروبي في جويلية 2005، والتي تحدد وقتا فعلا فترة 5 سنوات في تناقض ملحوظ مع خطة العمل المصري الأوربية، والتركيز على القضايا الأمنية، وتربط بشكل رئيسي بالتعاون في الكفاح ضد الإرهاب والتحكم في تدفقات الهجرة (المفوضية الأوروبية 2005)، بما يتفق مع خطة العمل السرية، على رأس الأولويات هي متابعة وتوطيد الإصلاحات التي تضمن الديمقراطية وسيادة القانون.

تعتبر خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي تونس أكثر ودا وأكثر تفسيريا للتعاون هنالك أيضا.

كما أن تونس قد حررت نظامها التجاري بشكل كبير في الوقت الذي تم فيه توقيع خطة العمل، وتركز الأولويات الاقتصادية والمالية على زيادة تيسير التجارة والتكامل التحريري في جميع أنحاء المنطقة المغاربية.

أما الإستراتيجية الوطنية ففي سنة 2007 أعربت تونس اللجنة الخاصة عن قدر كبير بشأن أداء تونس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى خمس عشر عاما من الصلابة، مع النمو الاقتصادي وظهور طبقة وسطى كبيرة و دور اكبر للمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

في الوقت نفسه قدمت الصحيفة من أن التقدم في الجوانب السياسية كان بطيء، وبالنسبة لعدد منهم مثل حرية التعبير أو تكوين الجمعيات، ومزيد من التوقعات أن بطيء وتيرة الإصلاح السياسي قد يكون له تأثير سلبي في النهاية على تطور تونس الاجتماعي والاقتصادي.

¹سليمة بن حسين، نفس المرجع، ص71.

كما حذرت دراسة أجرتها منظمة فريدم هاوس¹، أن الإصلاحات الاقتصادية المثيرة للإعجاب وتبانيها مع الغياب الظاهري للإصلاح السياسي، ذهبت بالقول بأن تونس تقدم ضربة ملفتة للنظر، مثال على إضفاء الطابع المؤسسات على أشكال الديمقراطية دون أي من المواد المشار إليهم في باول 194.

انطلق الحراك العربي أول مرة في تونس على الرغم من تحذير الاتحاد الأوروبي نفسه حول الآثار المترتبة على القمع السياسي، وعلى الرغم من سياسة الاتحاد الأوروبي التي طال أمدها، تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي كان من البديهي أن ترد على التونسي أزمة. (وفقا لشوماخر، 2011 ص 115)، فإن الاتحاد الأوروبي عرض صورة مجزأة إلى حد ما والمطياف غير متجانسة. في حين أن غالبية حكومات الاتحاد الأوروبي اختارت الانتظار والترقب من أجل عدم الإساءة إلى النظام التونسي في حال تبين أن الانتفاضة كانت لم تتجح، ففرنسا لم تقدم الدعم المادي والخبرات لقوات الأمن التونسية.

ومع نجاح الثورة التونسية، سارع الاتحاد الأوروبي إلى التدخل وسارعت إلى القول بأنها دعمت الانتفاضة من البدايه في 14 فيفري 2011، ما يقرب شهر واحد بعد الإطاحة بالرئيس التونسي بن علي لفترة طويلة.

تونس أيضا حصلت على المزيد من الدعم المادي أعقاب الثورة، بما في ذلك تخصص 17 مليون يورو للحصول على الدعم الفوري وقصيرة الأجل للتحويل الديمقراطي.

كما قدم الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من المساعدات القانونية والمساعدات الإنسانية (بما في ذلك المساعدة مع اللاجئين القادمين من ليبيا).

قم الاتحاد الأوروبي بتخصيص الميزانية مضاعفة لعام، 2011 وبالنسبة للفترة 2011-2013 زادت ميزانية تونس من 240 مليون إلى 400 مليون يورو، وتستهدف الانتعاش الاقتصادي والانتقال الديمقراطي.

* فريدم هاوس: وهي منظمة غير حكومية نشأت في أواخر عام 2007 من ضحالة تونس

كما أنشأ الاتحاد الأوروبي رفقة تونس عمل مشترك لفهم أفضل ومواجهة التحديات والاحتياجات التي تواجهها تونس في عملية الانتقال الديمقراطي وإلى تنسيق الدعم من المجتمع الدولي (المفوضية الأوروبية 2011)، أول اجتماع لفريق العمل كان في 28-29 سبتمبر 2011 بتونس.

بين المفتاح كانت التعليمات من الاجتماع الأول لفرة العمل هي قرار بدء المفاوضات الرسمية بين تونس والاتحاد الأوروبي لإنشاء شراكة متميزة، وإنشاء فريق دعم استرداد الأصول، وهو برنامج دعم بقيمة مليار يورو يتم تمويله من طرف الاتحاد الأوروبي.

يهدف المجتمع الدولي إلى إعادة إطلاق الاقتصاد التونسي، وهو مساهمة من طرف الاتحاد الأوروبي، بتقديم 100 مليون يورو في شكل منح، حيث تعهد من بنك الاستثمار الأوروبي بزيادة الاقتراض في تونس بنسبة 60%؛ 60 مليون مشروع خلق فرص عمل باليورو، مبادرة للمجتمع المدني بقيمة 22 مليون يورو، زيادة التمويل للطلاب والجامعات، و تعهد لعقد اجتماع ثان لفرة العمل في النصف الأول من عام 2012¹.

1- موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة التونسية: بدأ تطبيق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1 مارس 1998، وعلى هامش نجاح الثورة التونسية اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل واشادوا برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر، وفيما يتعلق بالموقف الرسمي أوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية كاترين اشتون في تصريح صحفي لها بأن «الاتحاد الأوروبي يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم بعد الثورة في تونس».

2- فرنسا: بعد عرضها على الرئيس بن علي المساعدة، رفضت الحكومة الفرنسية قدومه إلى فرنسا، كما أعلن ساركوزي على الاستعداد الفرنسي لتلبية أي طلب للمساعدة.

¹ - Sare Aydin, European Union, Neighbourhood Policy, Middle East-North Africa, ENP, 2012, p240

3- بريطانيا: أعلنت في بيان صادر عن وزارة الخارجية أن تونس تعيش لحظة تاريخية مهمة.

4- ألمانيا: نقل عن المستشار الألمانية انجلا ميركل دعوتها إلى تأسيس ديمقراطية في تونس.

5- إيطاليا: دعا وزير خارجيتها فرانكو فراتيني للهدوء والحوار للتوصل لحل سلمي في تونس.

هكذا يتضح من المواقف الأوروبية السابقة أنها جاءت لخدمة سياسة ورؤى ومصالح هذه الدول، أم الدول المغاربية فقد جاءت مواقفها متكيفة مع الواقع ومع نظرتها للشراكة ومع توجهاتها السياسية.¹

المبحث الثاني: مدى استجابة كل من الجزائر و المغرب لسياسة الجوار الأوروبية المتجددة

يعتبر موقف دول جنوب المتوسط من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة من بين المواقف الظرفية كون أن هذه المبادرة هي مبادرة أوروبية جاءت من طرف واحد ودول جنوب المتوسط هي المستقبل لها. يتميز موقفها برد الفعل الضرفي المبني على قصور في الرؤية الإستراتيجية في منطقة المتوسط لهذا فموقف الجنوب في سياسة الجوار الأوروبية مبني على اعتبار المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية أحادية الجانب بل واقتصادية وبالتالي: فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا كذلك في الفضاء المتوسطي الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجنوب، بالإضافة إلى ذلك مواقف دول الجنوب من هذه السياسة في ضل التهديدات الأمنية الجديدة نجد أنّ هذه الدول تحاول التكيف مع المستجدات الحاصلة والتغيرات التي لحقت بطبيعة التهديدات، غير أنها لا تملك آليات فعالة

¹ - سليمة بن حسين، مرجع سابق، ص 73.

تمكنها من تطبيق هذا التكيف في الواقع، بالإضافة إلى محدودية الدعم الأوروبي لمواجهة التحديات في إطار تفاقم المسؤوليات.

المطلب الأول: موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية

وقعت وصادقت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل انطلاق السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة إذ رغبت في ذلك.

إن الموقف الأول الذي اعتمده الجزائر هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه إنتظر وترقب أولا لأن مواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ وعدم التسرع في الأخذ بالرأي الأوروبي¹، فهي دون أن تعتزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الأورومتوسطية، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه².

ثانيا، أبدت سياسة الجوار والشراكة التباسا كبير بينهما وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطية حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة.

ثالثا: أطلقت سياسة الجوار والشراكة في 2004، أي في وقت لم يدخل فيه بعد اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري الذي وقع في 2002 حيز التنفيذ المترقب في 2005، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر، على الأقل في ذلك الوقت، الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل أن تباشر في الأولى وتدرس أثارها عليها عكس تونس والمغرب اللتان قطعتا أشواطاً في تنفيذ اتفاقيات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي.

بعد هذه المرحلة من الصمت أعلنت الجزائر رسمياً رفضها الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمتة المفوضية

¹-اسمهان، تامغارث، مرجع سابق الذكر، ص 325.

²-اسمهان، تامغارث، مرجع سابق الذكر، ص 325.

الأوروبية تحت عنوان «تعزيز السياسة الأوروبية للجوار» الذي أنعقد يوم 03 سبتمبر 2007 في بروكسل، حيث عبر السفير الجزائري بأن «الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي، ولا ترغب التحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار الأوروبية، لأن اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفي رد على نقاط التي أشاد بها رئيس المفوضية الأوروبية (جوزي مانويل باروزو) José Manuel Paroso حول سياسة الجوار الأوروبية، ومبدأ «التمييز» الذي تقوم عليه والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جار، أضاف سفير¹ الجزائر بأن اتفاق الشراكة يحقق جيدا مبدأ التمييز الذي تنص عليه سياسة الجوار، وأنها مازالت منكبه على حسن تنفيذ اتفاق الشراكة في الميادين ذات الأولوية مثل الطاقة، الصناعة، الزراعة...»².

كما أكد أنّ مسار برشلونة بعيوبه ومزاياه قد سبق وأن غطى كل الأهداف التي كررتها سياسة الجوار خاصة المتعلقة بضمان الاستقرار والازدهار في المنطقة، وأخيرا عبر السفير عن ضرورة توضيح بعض المصطلحات التي إعتدتها سياسة الجوار مثل مبدأ «الملائمة» «Appropriation» وإيجاد ميكانيزمات عملية لتطبيقه وبهذا التصريح أصبحت الجزائر البلد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار وأكد بذلك على جزء من أسباب صمته حول هذه السياسة في السنوات الماضية.

وبمناسبة زيارة المفوض الأوروبي، السيد «Stevan Vol» يوم 6 جوان 2010 إلى الجزائر بهدف إعادة جس نبضها حول إمكانية إنقسامها إلى سياسة الجوار بعد أن مرت خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية أكدت الجزائر نفس الموقف الذي أعلنته في 2007، حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الأوروبي وبوضوح بأن

¹ - المكان نفسه، ص 325.

² - اسمهان تامغارث، مرجع سابق الذكر، ص 326.

الجزائر: لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للجوار، كما أضاف بأنها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مجمل فصول اتفاق الشراكة.

إنّ هذا الموقف الجزائري عبر ليس فقط من رفض سياسة الجوار للأسباب التي ذكرت من قبل وإنما لأسباب متعلقة بالتقييم المرحلي لمسار الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عشية انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة يوم 15 جوان 2010، الذي انتابه نبرة من المضى بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري من جراء تحرير تجارة السلع دون أن يقابلها تحسن في صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي ولا في إستثمارات هذا الأخير فيها خارج قطاع المحروقات، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب إعادة النظر في رزمة تحرير التجارة وتمديد أجالها إلى 2020 خلال مجلس الشراكة المذكور، فقد عزز هذا التقييم المرحلي لعملية الشراكة موقف الجزائر من سياسة الجوار وحتى من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، عند إنطلاقه، حيث مثلت لها هذه الأطروحات الأوروبية الأحادية التصور، مشاريع متشابهة ومنتسرة في شكل مربك ويكاد يكون مزعج¹.

ويضيف "لويس مارتيناز" "Luis Martinez" بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لموقف الجزائر سواء من سياسة الجوار أو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

أولاً: شعور الجزائر بأن الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانياً: شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطة للإتحاد الأوروبي والمبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها.

ثالثاً: غنى الجزائر بمراد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية، التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب، تونس ومصر، وهو السبب ذاته الذي يفسر سلوك «النفس الطويل» الذي تعتمده

¹ - اسمهان تامغارث، مرجع سابق، ص 327.

أوروبا مع هذا الجار الذي يعتبر مصدر هاما للأمن الطاقوي بالنسبة إليها، والذي تتفادى معه الإصرار على ملفات البعد السياسي تاركة الأولوية في الشراكة للمجالات الاقتصادية ومجالات الأمن المشترك نزولا عند رغباته.

منذ الشهر الأول لسنة 2011 التي صادفت ما يسمى بـ «سياسة الجوار الديمقراطية» التي أراد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة.

علما بأن مانعي السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالجوار لديهم قدرة في إعادة إقترح نفس المنتج في ثوب جديد، فإن سياسة الجوار المجددة تحتفظ بنفس المحتوى غير أنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة «للثورات العربية تضمنتها أول نقطة من إقتراحات التجديد وتمثلت في «تقديم مساعدات أكثر للشركاء اللذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية، حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب وفي انتخابات ديمقراطية وقضاء عادل، وكأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها هذه «الثورات وفي تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في التجارب مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديمقراطية والرفاه»¹.

في ديسمبر 2011 أعربت الجزائر رسميا عن نيتها في مباشرة مفاوضات تمهيدية من أجل إعداد مخطط عمل في إطار سياسة الجوار الجديدة².

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، أفصحت عن إمكانية إنضمامها إليها، عبر تصريح وزير الخارجية حيث قال: «قبلت الجزائر الدخول في محادثات إستكشافية مع الإتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار» وأضاف بأن: «... قرار الانضمام سيأخذ بعد هذه المحادثات» مذكر في نفس السياق بأن هذه السياسة قد تعرضت خلال الأشهر السابقة لإعادة تقييم من قبل الأوروبيين،

¹ - اسمهان تامغارث ، مرجع سابق، ص 327.

² - موقع الأنترنات: www.altahrironline.com/ara/articles/17/015

بأن التجديد هو السبب الرئيسي وراء تغيير موقف الجزائر، حيث وضح بأن هذه السياسة الجديدة تختلف عن سابقتها في إقترابها من كل بلد بشكل خاص به والاتفاق معه حول «مخطط وطني» الخاص بالجزائر¹.

يتم إعداد «مخطط عمل خاص بكل بلد» على أساس الحاجيات المعبر عنها من طرف كل مشارك في هذه الأداة حسب ما أوضح وزير الشؤون الخارجية عقب لقاء نظم في بروكسل مع المفوض الأوروبي المكلف بالسياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسع «جوهانس هاهن».

وحسب الوزير مخطط العمل هذا هو مطابق للأولويات الوطنية التي حددتها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار².

تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل من طرف الاتحاد الأوروبي خلال مجلس الشراكة، واحدة منها خاصة ببرنامج دعم تنمية الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية في الجزائر بمبلغ 10 مليون يورو.

الثانية خاصة ببرنامج إصلاح المالية العمومية (10 مليون يورو) واتفاقية أخيرة خاصة ببرنامج لدعم مرافقة تنفيذ الشراكة بمبلغ تقدر قيمته بـ 20 مليون يورو وسيبحث مجلس الشراكة من جهة أخرى مواضيع أولويات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تتعلق محاورها الرئيسية بجوانب مختلفة تتناول تنفيذ الدستور الجزائري والحكم الراشد والمجتمع المدني ودعم تنويع الاقتصاد الجزائري والعلاقات التجارية، والبحث في إشكالية الهجرة وتنقل الأشخاص وكذا الشراكة في مجالي الأمن والطاقة³.

¹ - اسمهان تامغارث ، مرجع سابق، ص 328.

² - السياسة/علاقة-الجزائر بأوروبا-أمام-منعرج-حاسم anp.narsadz.com، 016-05-2018 على الساعة 9:30.

³ - المكان نفسه.

كما دعت إلى تنفيذ الاتفاق في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي وفي مجال الابتكار وكذا مذكرة التفاهم الموقعة في عام 2013 في مجال الطاقة، واقترحت إجراء حوار سنوي رفيع المستوى بشأن هذه المسألة.

ومع أن الجزائر شريك مهم، خاصة فيما يتعلق بإزالة الحواجز الجمركية التي أجلت جدولها الزمني، إلا أنها في نفس الوقت زادت من مظاهر التقارب عبر مشاركتها في الاتحاد من أجل المتوسط، إذ قررت المساهمة ماليا في ميزانية أمانة الاتحاد العامة في عام 2013، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري للجزائر التي تجرى سنويا أزيد من 50% من مبادلاتها مع الإتحاد. وتشارك الجزائر في المحادثات في إطار السياسة الأوروبية للجوار، ويدعم الاتحاد الأوروبي الجزائر ويخصص إعتمادات مالية لهذا الغرض.

ومن شأن إعتمادات الآلية الأوروبية للجوار أن تتراوح بين 221 و 270 مليون يورو في الفترة 2014-2020، وسيخصص 121 إلى 148 مليون منها للفترة 2014-2017 وستسخر معظم الاعتمادات (60%) لبرامج في الميدان الاجتماعي، الاقتصادي، أي إصلاح السوق العمل واستحداث الوظائف ودعم إدارة الاقتصاد وتنويعه. ووقع أيضا الاتحاد الأوروبي والجزائر بروتوكولا في عام 2014، يتيح للجزائر المشاركة في برامج الوكالات الأوروبية، كما أرسلت بعثة خبراء من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر للإشراف على الانتخابات الرئاسية الماضية¹.

خلال مجلس الشراكة الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي والجزائر الذي عقد في بروكسل يوم 13/03/2017، وقع الطرفان على حزمة بقيمة 40 مليون يورو لمساعدة الجزائر في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال فيها من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة. وتم التوقيع على الحزمة في اليوم الذي باتت فيه

¹ - موقع الأنترنت: <https://www.diplomatie.gouv.fr> تاريخ الإطلاع 28-05-2018

على الساعة 14:30.

الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا يعتمد أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتركيز التعاون المستقبلي على مجالات المصلحة المتبادلة المحددة بصورة مشتركة.

قال المفوض الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع «يوهانس هانس» أن «الجزائر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في جوارنا وستساعد حزمة الاتحاد الأوروبي التي جرى التوقيع عليها اليوم في الجزائر على تنويع اقتصادها. مما يساهم في إيجاد وظائف جديدة وتحديث المالية العامة، والهدف هو مساعدة الجزائر على مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية وإيجاد روابط أقوى مع الشركات الأوروبية»¹.

المطلب الثاني: موقف المغرب من سياسة الجوار الأوروبية

بمجرد الإعلان عن موضوع الجوار الجديد للاتحاد الأوروبي الموسع، أعلن المغرب عن حماسه للفكرة، أعرب الملك محمد السادس في مارس 2000م عن أمل المغرب في الاستفادة من وضع متقدم في علاقته مع الاتحاد الأوروبي الذي قام بربطها بالشبكة الأوروبية للمواصلات (Corridors) والتسيير الفعال للتدفقات الهجرانية، ومكافحة الإرهاب، والتعاون في مجال نقل التكنولوجيا².

إن إعلان الاتحاد الأوروبي عن سياسة الجوار في 2004 وتعاونه مع شريك تحت الطلب كالمغرب في هذا الإطار، خاصة بوعده منح صفة الوضع المتقدم نظرا لسعيه وطلبه المستمر بخصوص من ذلك، يعتبر محاولة أوروبية لبناء الثقة مع شريك رئيسي ومهم في المنطقة المغاربية.

¹-الاتحاد الأوروبي و الجزائر، <https://www.diplomacie.gouv.fr>، 28-05-2018، على الساعة 18:00.

²- سليمة بن حسين، مرجع سابق الذكر، ص74.

بما أن المغرب يعتبر كشريك مهم للاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية طرحت هذه السياسة للمغرب وكانت من الأوائل تقبل وتوافق على خطة العمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية¹.

خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

اعتمدت المغرب خطة العمل التي طرحها الاتحاد الأوروبي عليه في جويلية 2005، حيث حدد كل من المغرب والاتحاد الأوروبي خطة للعمل والتي تحتوي على ثلاث عناوين رئيسية (النشاطات، الأهداف، المكونات). ونجد أن خطة العمل هدفها تعميق العلاقات السياسية والمزيد من التكامل الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وتكون هذه الخطة لمدة 05 سنوات أين يكون التعاون في جميع المجالات. ولقد نجد خطة العمل بالنسبة للمغرب تتكون من ستة مواضيع كبرى للتعاون وهي على الشكل التالي:

1- الموضوع الأول: الحوار السياسي والإصلاح.

يتضمن المخطط إصلاحات سياسية وتقوية المؤسسات الإدارية لضمان الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون ولهذا كانت مجموعة من الإصلاحات التي أطلقها المغرب في هذا الجانب في 2007 ومن أهم المبادرات هي:

- إصلاحات بما يخص قانون الأحزاب.
- إصلاح قانون الانتخابات.
- تسهيل الإجراءات القضائية.
- مكافحة الفساد السياسي والإداري.

¹ -مهدي بوعكومة، العلاقات الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية jilrc.com، 01/06/2018 على الساعة

وهذه من أهم الإصلاحات التي قام بها المغرب بعد بداية العمل بهذه السياسة، لكن حتى عام 2012 لم يكن هناك إصلاح كبير في الدستور المغربي لأن هناك 16 مادة يجب أن تغير من أصل 19 هناك تغيير واحد وبما يتعلق تعيين الإطار الكبرى في الدولة.

2- الموضوع الثاني: الإصلاح الاجتماعي الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الكلي.

يتضمن في المرحلة الأولى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي مع التركيز على الاستقرار للعجز الميزاني ونسبة البطالة، وذلك عن طريق الدعوة إلى القيام بإصلاحات هيكلية لدفع اقتصاد السوق، ولكن يلاحظ أن هذه المهمة قد تكون صعبة للمغرب لأن المديونية الخارجية ترتفع من سنة إلى أخرى¹.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
المغرب	20.8	23.8	25.4	27.8	29.6

الوحدة: مليار دولار.

جدول: قيمة المديونية الخارجية للمغرب لفترة (2008 - 2012).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المديونية المغربية تعرف تزايد من عام إلى آخر. واختارنا بداية من 2008 لأن خطة العمل بدأ تنفيذها بالضبط في 2007، وأيضا جاء من خلال هذا الموضوع الثاني إصلاحات في قطاع الزراعة، وقطاع الاجتماعي.

- الموضوع الثالث: المسائل المتعلقة بالتجارة والسوق وإصلاحات التنظيمية.

هذه الإصلاحات ستمكن الدولة الجارة من الولوج بسهولة إلى السوق الأوروبي والاستفادة من امتيازات في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وفي هذا المنطلق قامت المغرب بمجموعة من الإصلاحات وهي:

- تحسين مناخ العمل الاقتصادي وأيضا الاستثمار.

¹ - المكان نفسه.

- إنخراط المغرب في المنظمات وإتفاقية الدولة لمحاربة القرصنة الإلكترونية.
- قيام بقوانين حماية المستهلك.
- وضع ميكانيزمات لتسوية المنازعات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تم فتح المفاوضات في أوائل 2008 حول تحرير التجارة في الخدمات والاستثمار، وأيضا مفاوضات حول تحرير التجارة للمنتجات الزراعية والسلمكية¹.

- الموضوع الرابع: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

نجد في هذا الموضوع كان التركيز على الهجرة بنوعها الهجرة الشرعية والغير الشرعية وأيضا عن منح التأشيرات لدخول الاتحاد الأوروبي وفي الأخير عن اللجوء السياسي، أما في الجزء الثاني جاء عن دعم المؤسسات وهيئات مراقبة الحدود، ثم بعد ذلك التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة (الإرهاب، المخدرات، تبييض الأموال).

ولهذا تم إطلاق مبادرات لمساعدة المغرب في هذه الميادين².

يجب الإشارة أن في 2012 تم إطلاق مشروع قانون لمحاربة الفساد الإداري وأيضا قضية الرشوة في المغرب وهذا يدخل في إطار الإصلاحات الداخلية التي يتضمنها خطة عمل لسياسة الجوار الأوروبية.

- الموضوع الخامس: الإصلاح والتعاون في مجالات النقل والطاقة والبيئة.

تلعب هذه المجالات دورا هاما في بلوغ الإصلاحات بصفة عامة، كإصلاح الهياكل القاعدية لاسيما النقل (السكك الحديدية، الطرق، الموانئ).

- الموضوع السادس: الاتصالات بين الشعوب.

وجاء فيه أساسا تحسين النظام التربوي والتكوين المهني وهذا من أجل تطوير قدرة المنافسة للمغرب في التحصل على فرص العمل وأيضا التنقل وهذا من أجل تقريب المستوى

¹ - المكان نفسه.

² - المكان نفسه.

بين المغرب في 2007 بعملية إعادة نظامها التربوي وكان ذلك نتيجة لدخولها في سياسة الجوار الأوروبية.

ومن خلال خطة العمل يتضح لنا هنا أن سياسة الجوار أكثر تدخل في الشؤون الداخلية للمغرب وليس كما السياسات السابقة التي كانت أكثر في العموميات وهذا ما يسمح للمغرب التحصل على الوضع المتقدم¹.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن مجموعة من الإجراءات لفائدة المغرب، ومنحه أكبر دعم مالي بقيمة (180 مليون يورو) مقارنة مع باقي البلدان المستفيدة من الأموال المخصصة في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

وكشف بلاغ للجنة الشؤون الخارجية بالاتحاد، عن تخصيص هذا الغلاف المالي لتمويل برنامج دعم النمو والمنافسة بقيمة (100 مليون أورو)، والتكوين المهني (60 مليون أورو) وإصلاح السجون (5 مليون أورو) والمنظومة الصحية (10 مليون أورو).

إن الاتحاد الأوروبي يتابع باهتمام كبير الجهود التي يبذلها المغرب، من أجل التنمية معتبرا أن المغرب يعد شريكا نموذجيا في إطار سياسة الجوار الأوروبية:

ويولي الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع بلدان جنوب المتوسط أهمية متزايدة لمقاربة «المزيد من أجل المزيد»، التي تركز على فكرة منح الشركاء المنخرطين بعزم في ورش الإصلاحات السياسية، مساعدة تتعلق بالجوانب الأكثر طموحا في مشروع الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة في الاندماج الاقتصادي وحركية المواطنين ودعم مالي متزايد.

ويعتبر المغرب أحد البلدان التي ينطبق عليها بشكل جيد هذا الجانب الجديد من سياسة الجوار الأوروبية، ولذلك قدم الاتحاد الأوروبي دعمه المالي للمغرب لفترة ما بين

¹ - الوضع المتقدم: بعد انضمام المغرب إلى سياسة الجوار الأوروبية وبداية تطبيقها ميدانيا، هذا ما سمح لها في 2008 بمنح لها الوضع المتقدم في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، بحيث كان ذلك بمناسبة انعقاد مجلس التعاون الأوروبي المغربي في 23 جويلية 2007 وقد قرر من خلال ذلك الإجماع تعزيز علاقاتهم الثنائية وكانت النتيجة منح الاتحاد الأوروبي للمغرب صفة الوضع المتقدم في 13 أكتوبر 2008، وتصبح المغرب أول دولة من الجنوب البحر الأبيض المتوسط تتحصل على هذه الوضعية.

2014-2017 بقيمة مالية تصل إلى 890 مليون أورو، بزيادة نسبتها 15% على أساس سنوي مقارنة مع الفترة 2011-2013¹.

منذ جوبلية إستبدال برنامج «ميدا» بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة لسنوات 2007-2010 تقدر بـ 654 مليون يورو وهي مساعدات تقدم لتنفيذ خطة العمل.

جدول رقم (02): المساعدات المالية للمغرب في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013).

2011 - 2013		2007 - 2010		المحاور الإستراتيجية
%	مليون أورو	%	مليون أورو	
20	116.1	45.3	296	تطوير السياسات الاجتماعية
10	58.05	35.9	235	التحديث الاقتصادي
40	232.2	9.9	65	الدعم المؤسسي
15	87.07	1.2	8	الحكم الرشيد وحقوق الإنسان
15	87.07	7.6	50	حماية البيئة
580.5		654		

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن في الفترة الأولى تم تخصيص الكثير من الأموال والإصلاحات السياسية والاجتماعية، وأما في الفترة الثانية تم تخصيص ما يقارب 40% لدعم المؤسسات وتطوير المؤسسات المغربية، مع العلم أن نهاية خطة العمل كانت في 2010. ولكن مع المفاوضات لمخطط عمل لفترة 2013-2017 تم تمديدها إلى غاية

¹ - الاتحاد الأوروبي: المغرب يضطلع بدور رائد في سياسة الجوار، تاريخ الاطلاع 02/06/2018 www.maroc.na

2012 خطة 2005، وهذا قصد مواصلة الإصلاحات وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في المغرب، ولهذا التمويلات والمساعدات كانت طول فترة 2005 إلى غاية 2012¹.

¹ - العلاقات الأورو مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، مرجع سابق الذكر، 15

ملخص الفصل الثاني:

شكّلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ محطة اهتمام القوى الكبرى، لما تتمتع به من مقومات اقتصادية و جيواقتصادية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي الذي يعتبر أهم المواقع الإستراتيجية في العالم. هذه الأهمية تجعله يتمتع بشكل بارز بنقطة ارتكاز أساسية في نظر القوى الكبرى المتنافسة.

عمل الاتحاد الأوروبي على فرض هيمنته في المنطقة المغاربية من خلال تجسيد سياسة أمنية تهدف لحماية مصالحه في المنطقة، وهذه السياسة هي سياسة الجوار الأوروبية، أين نجد دول المغرب العربي تتبنى موقف ضرفي اتجاهها كونها مبادرة أوروبية جاءت من طرف واحد.

الفصل الثالث

مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية
المتجددة

المفصل الثالث: مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المبحث الأول: التحديات والرؤى المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية
المطلب الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى حول المنطقة المغاربية

المبحث الثاني: تقييم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الأول: إيجابيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة
المطلب الثاني: سلبيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة

المبحث الأول: التحديات والرؤى المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية.

- لقد أفرز مسار توسيع الإتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي حاولت سياسة الجوار الأوروبي التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، أهمها:¹
- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، مع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الإتحاد الناشئة حديثاً عن التوسع.
 - تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تقم وتشارك الآخرين وفقاً لمعايير تميزه خاصة.²
 - تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي، بدون الإضرار بالعلاقات التي يرغب الإتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة.
 - تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الإتحاد الأوروبي (الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، المشاكل البيئية، الحاجة للطاقة والموارد المائية)³.
 - تحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف في داخل فضاء الإتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.⁴
 - بالإضافة إلى ذلك نجد التغيرات والتحولات الحاصلة في جنوب المتوسط والتي عرفت في البداية بالانتفاضات الشعبية نهاية 2010 التي بدأ انفجارها في تونس نتيجة الاستياء

¹- زهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 242.

²- سليمة بن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 84.

³- زهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 243.

⁴- نفس المرجع، ص 243.

الشعبي والأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب مطالباً بالكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، لذا سارع الاتحاد الأوروبي في البداية إلى الاعتراف بالتحويلات التي فسرت كمرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي التي تواجهها المنطقة. كما اعترف كذلك بالحاجة إلى اعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار في الجنوب إلى أن أسفرت الثورات العربية عن ضرورة مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط، إذ مثلت الثورات تحدياً حقيقياً واختباراً هو الأول من نوعه أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الإقليمية والتحديات الخارجية، فقد شكلت الثورات العربية أزمة على حدوده الجنوبية، وهي الأزمة الكاشفة للعديد من الاختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسته الخارجية مما استوجب مراجعة هذه السياسة من حيث الأولويات والسياسات¹.

أن التعامل مع جملة من التحديات من خلال سياسة الجوار يصبح أكثر صعوبة إذا أدركنا أن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي أنشأت بالفعل ضغوط تقسيم جديدة غير معلنة وحركت الحدود الخارجية للإتحاد نحو فضاءات أبعد، أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة من وجهات النظر الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والسياسية، وجملة هذه التحديات تجعلنا نؤيد الاتجاه الذي يرى أن الهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للجوار يبقى ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسع.

¹ - ليلة لهوازي، سياسة الجوار الأوروبية كآلية لتدعيم الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات متوسطة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2015-2016، ص 91.

المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى.

1- المغرب الكبير، مطاردة أوروبية تحت الحراسة:

بما أن المغرب الكبير منطقة قريبة من أوروبا في العديد من النقاط الثقافية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية، فإنها منطقة ذات أولوية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي 2005 يصادف السنوات العشر للشراكة الأوروبية المتوسطية، وهي مبادرة التعاون الإقليمي الرئيسية مع الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وهذه الشراكة اقتصادية أساسا (اتفاقات التجارة الحرة الثنائية، مع الجزائر والمغرب وتونس، والتعاون المالي)، جوانبه السياسية والثقافية شاحبة في الجانب. وقد تمكن المغرب من رسم لعبته، واجتذب حصة كبيرة من الموارد المخصصة للشراكة (ثاني أكبر البلدان المتوسطية الشريكة حقا بعد مصر). ويقدم شركاؤها الأوروبيون تونس نموذجا للإصلاح الاقتصادي الليبرالي، دخلت الجزائر الشراكة متأخرا، في 2002، (والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي يجب أن ينظر إليه أساسا على أنه دعم دبلوماسي أوروبي للجزائر فيما يتعلق بالبلاد هي عملية برشلونة، ويرغب الاتحاد الأوروبي في تشجيع التكامل بين البلدان الشريكة نفسها ويظل المغرب العربي نموذجا دون إقليمي محتمل، وتبرهن مبادرة التكامل الإقليمي في أغادير على وجود محرك مغربي حقيقي.

والآن أصبح توسيع الاتحاد الأوروبي كاملا تقريبا ويبدو أن الوقت قد حان من قفل الحدود والاتحاد. والتوحيد القياسي لعلاقات الاتحاد مع الولايات الجنوبية والولايات الشرقية في الطريق: وهكذا يصبح البحر الأبيض المتوسط يعامل كالفوقاز أو أوكرانيا أو بيلاروسيا أو مولدوفا. ويبدو أن الهدف هو توحيد هذه النظم في سوق كبيرة موسعة، وقال "رومانو برودي" أن جميع جوانب الاتحاد باستثناء المؤسسات، أن العواقب على المغرب الكبير هامة: فهناك تعزيز للعلاقات الثنائية والتخلي عن المنظور الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاكل التمويل سيتم قريباً، مع منافسه من مختلف الدول المشاطئة للاتحاد الأوروبي لمعرفة أي واحدة ستستفيد أكثر من المساعدات الأوروبية. وينبغي مكافأة أكثر البلدان إصلاحاً، والأكثر انسجاماً مع الاتحاد الأوروبي واحترام حقوق الإنسان على أفضل وجه، على استعدادها للإصلاح، وفقاً للمنطق الأول الذي يخدم أولاً، وبلدان البحر الأبيض المتوسط ليست بالضرورة الأفضل وضعاً في هذه المنافسة. ومع ذلك فإن المغرب يهدف بالفعل إلى وضع علاقة متقدمة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يستحق أولاً من خلال إنشاء اتحاد جمركي على النموذج التركي، كما أن الاتحاد الأوروبي يشهد تخفيفاً في أولوياته في البحر الأبيض المتوسط، إذ سيكون المستقبل للعلاقات الثنائية الوثيقة بين أفراد دول البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الاتحاد الأوروبي، فرنسا في الرأس الأول.¹

2- التواجد الأمريكي في المنطقة المغربية:

يدخل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط في إطار الإستراتيجية الكونية التي تتخذها الولايات المتحدة في لعب أدوار الريادة في العالم، عبر عدة آليات لتأمين مصالحها الحيوية، فحسب الرؤية الأميركية "أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط"، فهذه الأخيرة بالنسبة لأمريكا منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية. كما تعتبر الولايات المتحدة منطقة المتوسط منطقة حيوية لا يمكن بأي حال من الأحوال التسليم فيها، أو تركها دون مراقبة أو تواجد مستمر لقواتها في المنطقة.

إن النظرة الأميركية للمتوسط لم يفرضها الواقع، بل جاءت من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة على بنائه وتطويره بمختلف الوسائل والآليات، وذلك بربط

¹ - Dorothée Shmid, Hamid Barrada, Olivier Milhaud, 22 février 2005, le 20/07/2018, 01

*Romana Prodi: رئيس المفوضية الأوروبية 2008

جملة الأفكار والمبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص، تستطيع التعامل معه.¹

الوجود الأمريكي في المنطقة أكثر حدة، بل يمكن القول أن الولايات المتحدة لا تزال ولا تزال القوة الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط، بغض الحديث عن النشاط الأوروبي الحالي، بالإضافة إلى الوجود العسكري، فإن إدارة بوش مهتمة دبلوماسيا واقتصاديا بالمغرب الكبير، الحادي عشر من سبتمبر 2001، تغير كل شيء في السابق، كان الأمريكيون يحتجزون النظام الجزائري في الحجر الصحي، وشهدوا بعداء قوي للنظام الليبي، وأظهروا عدم اكتراث لتونس، والمودة الخجولة مع المغرب المليء بالمسافات، منذ 11 سبتمبر، امتد الشرق الأوسط إلى المغرب، وانتقل إلى قلب مخاوف إدارة بوش، إن صعود الإسلام السياسي في الجزائر أو المغرب يقلق، وانتشار الكرب النووي الليبي، والهاجس الديمقراطي للمنطقة لا يضعف (مع نظرية الدومينو، والديمقراطية التي تنتشر من العراق إلى بلدان أخرى العدوى من مراكش في بنغلاديش)، وسياسة الهيدروكربونات (الغاز والنفط) من الضروري بشكل طبيعي.

ولذلك شن الأمريكيون هجوما دبلوماسيا في المنطقة، والذي تم تجسيده في الجولات العديدة للمسؤولين الأمريكيين في المغرب الكبير، وبدعوة منتظمة من رؤساء الدولة المغربية إلى البيت الأبيض.

وفي هذا السياق، حدثت الاستعادة المثيرة للعلاقات مع ليبيا، ويجري حاليا تعزيز التعاون في المجال الأمني مع الجزائر، التي تقدم كنموذج لإجراءات مكافحة الإرهاب. وأخيرا تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع المغرب في 2004، والتي يجب إلا يحجب نطاقها الاقتصادي الأهمية السياسية العالية جدا.¹

¹ - عزيزي نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير، دراسات متوسطة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، 2012، ص ص 172 - 173.

3- نحو التنافس بين أوروبا والولايات الأمريكية في المغرب الكبير:

التنافس الحقيقي عبر الأطلس أخذ في الظهور في الواقع على الجهة الاقتصادية وتترجم مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط هجوما اقتصاديا من الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط الأوسع، وقد وقع الأمريكيون بالفعل اتفاقيات التجارة الحرة مع الأردن والمغرب والبحرين وغيرها قريبا، في وقت قياسي تماما. خلف التجارة الرسمية، وتقدم هذه الاتفاقات كجزء من نشر الحرية في العالم، والاتفاق مع المغرب، الذي تم التفاوض معه سرا، هو بالأحرى من النوع الذي لا يمكن للأميركيين أن يحققوا أي شيء بشأن مصالحهم. كما يدعم الأمريكيون وصول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وهم الآن يجتاحون الامتيازات النفطية في ليبيا...

وهكذا فإن التنافس المحتمل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هو في طور الولادة. ويخشى الأوروبيون من أن اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها بلدان المنطقة مع الأمريكيين تجعل من المستحيل تنفيذ الاتفاقات الأوروبية-المتوسطة. ومن ناحية أخرى، يخشى الأوروبيون من المشاركة في اختيار تمويل خطط التنمية الأمريكية للمنطقة.²

4- عواقب التنافس عبر الأطلسي على المغرب الكبير:

مما لا شك فيه ان النتائج المترتبة على الجانب الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط من هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا هي أولا و قبل كل شيء انفتاح اقتصادي واسع النطاق سيكون صعبا على اقتصاديات المنطقة. هل يمكن القول أن الأمريكيين و الأوروبيين يهملون مصالح المغرب الكبير؟ وتشكل مناطق التجارة الحرة جزءا أساسيا من المشاريع السياسية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية و الإصلاح. و تتماشى المفوضية الأوروبية و المجلس الأوروبي تدريجيا مع خطاب الإصلاح الأمريكي على الرغم

² - Epid, p 2.

من ان الإتحاد الأوروبي لا يزال لا يتجمع في مجال حقوق الإنسان. وإذا كان الأميركيون أكثر قسوة في كلماتهم بشأن احترام حقوق الإنسان، فإنهم سيظهرون في النهاية في الواقع العلمي قليلا من التمهيد. وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة و أوروبا تجتمع لاستئجار النموذج المغربي بشكل منهجي، و هو المثال الوحيد على الديمقراطية التقدمية و السلمية التي يمكن ملاحظتها في المنطقة. و يمكن القول أن الأميركيين و الأوروبيين يؤيدون استقرار المنطقة و ان الاتحاد الأوروبي حتى يعول على الولايات المتحدة متحدون لجعل القانون إذا لزم الأمر. و إذا كان الجانب الأمريكي، هناك تحدي حقيقي للمحافظين الجدد بالنسبة للأنظمة العربية، فإن المغربيين سعداء برؤيتنا مهتمين بهم، خاصة عندما يفكر الإتحاد الأوروبي بالمزيد حول حدوده في أوروبا الشرقية من جواره في البحر المتوسط. التوترات على الجانب الأوروبي حقيقية، فإن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع الدفاع عن مصالحه التجارية في المنطقة، و كذلك الأميركيين، حيث أن الاتحاد الأوروبي يرافق مشاريعه الخاصة بالتبادل الحر للمساعدات الاقتصادية الهامة، حيث الأميركيون أكثر حرية بكثير.

و في النهاية، يتنافس الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة ليس بالضرورة ضارا بالمغرب الكبير، لأنه سيرفع الرهان على البلدان المغاربية. ولكن علينا أن نتوقع أن يظل الأوروبيون أكثر انخراطا من الناحية الهيكلية في المنطقة، حتى و إن كان عليهم أن يتعلموا كيفية التعامل مع الأميركيين. سيتعين على المغرب الكبير أن يتعلم التفاوض على المدى القصير مع الأميركيين و على الأسس الموضوعية مع الأوروبيين.

المبحث الثاني: تقييم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية الموجهة لدول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط على الجانب الأمني والاستراتيجي، منصبه ذلك في صالح أهداف الإتحاد الأوروبي والخاصة

بالحد من الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة وما تحمله من أشكال مختلفة والإرهاب بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل، فالسياسة الأوروبية للجوار منذ إطلاقها سنة 2004 لم تعرف حضورا للطرف الجنوبي فهو غائب عنها بحكم أنها مبادرة أوروبية بالأساس إضافة إلى ذلك ارتبطت سياسة الجوار بالمستجدات التي طرأت على الساحتين الدولية والإقليمية فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بتطوير سياسة أمنية للإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: إيجابيات سياسة الجوار الأوروبية.

- تكمن أهمية الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي في مدى تأثيرها المحتملة على الحياة العامة لدول الجوار في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والتنمية.
- سد النقص في الشراكة الأورومتوسطية فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية.
- مساهمة اتفاقيات الإتحاد الأوروبي في إدماج بلدان الجنوب في الاقتصاد الحر فيما بينها، مبرزا أن الإتحاد الأوروبي سيشكل فضاءً حيويًا هاما بحوالي 450 مليون نسمة¹.
- ارتفاع مستوى معيشة سكان أوروبا الجنوبية، سيشجع على شراء منتجات بلدان جنوب المتوسط والاستثمار، وفي المقابل ستمثل أوروبا الموسعة سوقا أكبر لصادرات جنوب المتوسط².
- في سياسة الجوار الأوروبي يتبنى الإتحاد مقاربة ثنائية، فالإتحاد يعد تقارير البلدان ويناقش مع كل من البلدان الجارة خطط عمل وبرنامج التمويل على أساس الأولويات المقررة بشكل مشترك بين الإتحاد الأوروبي وكل جار على حدة³.

¹ - محمد لعبد، هجيرة عاشور، العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات مغربية، جامعة سعيدة، 2016-2017م، ص85.

² - سليمان بن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 99.

³ - أحمد كاتب، مرجع سابق الذكر، ص 199.

المطلب الثاني: سلبيات سياسة الجوار الأوروبية.

- إن استخدام كلمة "أوروبية" في عنوان هذه المبادرة "سياسة الجوار الأوروبية" يشير بشكل واضح إلى المنطقة التي يمتد إليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، هذه المفردة تبين في الحقيقة ليس فقط امتدادات هذه المبادرة، ولكن أيضا أولوياتها، ولأن الاتحاد الأوروبي يبدو الطرف المعني بأكبر المصالح والرهانات في هذا المشروع، فإنه يستطيع وضع أجندته الخاصة، بما فيها ما يمثل الأولويات الرئيسية المتقاسمة¹.

- إن الاتفاقيات التي توقع من الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية تتميز بعدم التوازن من خلال تعريف مفهوم الشراكة باعتبار أن مبدأ الشراكة يعتمد أساسا على وجود طرفين متوازنين أو متقاربين من حيث القوة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)².

- إن السياسة الأوروبية للجوار لا يمكن أن تفهم بعيدا عن إفرزات مسار توسيع الاتحاد الأوروبي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة.

- إن السياسة الأوروبية للجوار ليست سياسة مبنية مع الجيران، إنما هي إستراتيجية محكمة للجيران وبتجاههم³.

- إن الاتجاه نحو أمنه علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه سوف يؤدي مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي، الذي لا يزال يصر على الأهداف المعلنة لسياسة الجوار، من كل مصداقية وخاصة فيما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها، ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية: مضاعفة فرص الإستقرار بدل إتاحة الفرصة لبناء جماعة جهوية للأمن والاستقرار.

- إن دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي لازالت لا تملك القدرة على المبادرة مطالبة على الأقل بتطوير إستراتيجية للإجابة على مبادرات الجار الشمالي، لأنها ببساطة لا يمكنها

¹- زهير بعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 246.

²- المرجع نفسه، ص 246.

³- زهير بعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 642.

التطلع إلى الانتفاع بالآثار الإيجابية للجوار مع الأوروبيين دون تحمل تكلفة ومقتضيات ذلك¹.

- رغم تعدد آليات وأهداف الإتحاد الأوروبي المحفزة على التعاون المشترك بين ضفتي المتوسط، لكن الملاحظ هو أن النتائج المحققة تبقى متواضعة جدا وانتقائية لصالح الطرف الأوروبي.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرقى إلى الجحيم الذي من شأنه أن يساعد إقتصاديات بلدان جنوب المتوسط على التطور في اتجاه دعم قدراتها على التنافس والرفع من مستويات نموها.

- لقد تفاقم الفارق التنموي بين ضفتي المتوسط على الرغم من المجهودات المبذولة على حساب بلدان الضفة الحيوية للمتوسط ولعل ذلك ما يفسر الضغوطات المتواصلة للهجرة باتجاه أوروبا.

- رغم أن الشراكة السياسية والأمنية قد تعمقت، إلا أنه لم يكن لها من تأثير على الأزمات التي عانت منها المنطقة بدءا من الصراع الفلسطيني، مرورا بالصحراء الغربية إلى قبرص². تتعمم أوروبا بخيارات جنوب المتوسطي ولا تتقاسم معها الأرباح، في الوقت الذي تطلب فيه من دول الجنوب المشاركة في حل مشاكل القارة الأوروبية³.

التقييم

إن دراسة السياسة الأوروبية للجوار تجاه الدول المغاربية تندرج ضمن تقنيات الدراسة المستقبلية لمعرفة مختلف الاحتمالات للظاهرة محل الدراسة، ويمكن تعريف الدراسة المستقبلية على أنها: "تلك الدراسات التي تقوم على متابعة عدد من المتغيرات، و تتبع

¹ - المرجع نفسه، ص 642.

² - سليمة بن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 83.

³ - نفس المرجع، ص 84.

اتجاهاتها الحالية فيما يخص مختلف المجالات، و اعتمادا على البيانات المجتمعة يتم خلق سيناريوهات متلفة للأحداث المستقبلية المحتملة".¹

في هذا الصدد يدور الجدل حول مستقبل السياسة الأوروبية للجوار التي وجهت للدول المغاربية و ذلك من خلال ثلاث رؤى مستقبلية و التي هي كالآتي:

أولاً: حمل في طياته مجموعة من التوقعات الايجابية تدعيما لمسار الشركة و التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية في سبيل تعزيز العلاقات و المصالح المشتركة بين الأطراف و هي أن الشراكة الاورومغاربية في جانبها الاقتصادي سوف يؤدي إلى فتح الأسواق و تفكيك الحماية الجمركية في منطقة حوض المتوسط لمنافسة دولية،² ستجبر هذه الأطراف على اتخاذ عدة إجراءات و من بينها:

الإصلاحات المؤسسية و ضبط الإدارة و الخصخصة و تشجيع الجهاز الإنتاج المحلي ، و تشجيع التعاون الإقليمي للتكيف مع قوانين المنظومة الأوروبية و التعاون و التنسيق في سبيل الحد من الهجرة غير الشرعية ،مكافحة الإرهاب و للجريمة المنظمة ،كما أن هذه الأطراف تعزيز التعاون في مجال الطاقة بوضع مذكرات التفاهم في هذا الشأن ،كذلك النهوض بالتنمية البيئية من خلال آليات استخدام مصادر الطاقة المتجددة و تحسين ظروف و أنماط تنقل الأشخاص و البضائع و رؤوس الأموال،و التي أصبحت تعرف مرونة أكثر من السنوات السابقة،³ و بالتالي يساعد على جعل المتوسط منطقة تنافسية في النمو، و هذا يؤدي إلى معالجة القضايا الاقتصادية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية.

محمد جمال ،جرحي سعداوي،بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفنون التطبيقية،جامعة

¹ حلوان، 2011، ص، 30

² خلفه نصير،اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية،مرجع سابق الذكر،ص، 208

³ ليلة لهوازي،مرجع سابق الذكر،ص، 107

أما في جانبها السياسي فهو يبشر باستقرار يتم عبر ترسيخ القيم و الممارسات الديمقراطية حيث أن التنمية الاقتصادية عبر فتح الأسواق و تعريضها للمنافسة العالمية و جذب الاستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص العمل و هذا من شأنها أن يؤدي إلى توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة الحاملة للتحويلات الديمقراطية، و هذا يؤدي إلى القضاء على الانظمة السياسية التسلطية و القبول بمبدأ التداول على السلطة و استبدال الانظمة الحاكمة التسلطية ، و بالتالي الوصول إلى منطقة امن و استقرار. كما أن تدعيم فكرة المصالح و الأهداف المشتركة بإطارها الشمولي مع الاحتفاظ بخصوصية كل بلد.¹

كما أن العمل بالإسقاط على مشروع الاتحاد الأوروبي منذ بدايته يمكن أن ينجح المشروع الاورومتوسطي فمثلا عدم المساس بجانب الدفاع و السياسة و الشراكة بمبدأ الاقتصاد و الاجتماع و إنشاء فضاء شنغن متوسطي لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: هناك عدة افتراضات التي تساعدنا لبناء هذا الطرح وهي كالتالي:

-عدم التكافؤ بين الشمال و الجنوب:

وهي تلك التباينات و التفاوتات المجالية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الموجودة ما بين البلدان المتقدمة الواقعة في شمال المتوسط(أوروبا) و البلدان النامية في جنوب المتوسط.

فمثلا في الإنجاح الاقتصادي تتجلى مظاهر التفاوت في المنطقة المتوسطية في كافة القطاعات، ففي الفلاحة يحتل الشمال المتوسطي مركز الصدارة في كافة القطاعات.

¹ نصير خلفه، مرجع سابق الذكر، ص، 209

-كما يمكن أن يؤثر روج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، بما أن بريطانيا ميولها أطلسي مما هو أوروبي وبالتالي إذا ما كانت دول جنوب المتوسط لها نفس الميل يؤدي بالضرورة إلى خروجها من مظلة الأورومتوسطية، وكذلك قضية الصحراء المغربية التي ولدت أزمة بين الجزائر و المغرب ،حيث أن هذه الأخيرة تحاول دائما جعل الجزائر طرفا في النزاع، وبما أن الجزائر لم تستطع التكامل تحت مظلة الإتحاد المغاربي يمكن لهذا النزاع أيضا أن يؤثر في العلاقات الأورومغاربية.

-اختلاف وجهة النظر بين الطرفين فالطرف الأوروبي يرى جنوب المتوسط سوقا تجارية للاستثمارات ،وكل المبادرات ما هي إلا وسيلة لغاية التبعية وسياسج للأزمات الداخلية للجنوب ،يعكس دول الجنوب التي ترى أن التطور السياسي لأية دولة يعني نقص الإدارة للتكامل مع جيرانها ورفض المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الجديدة التي تبنى في المنطقة.¹

-كما أن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و ظهور الدول المستقلة شرق أوروبا جعل أوروبا عامة و ألمانيا خاصة تميل للشراكة معها خاصة و أنها دول لا تكلف كثيرا لأوروبا بحكم القرب الجغرافي و بحكم الاستقرار النسبي هناك،أما فرنسا فقد كان ميولها للجنوب أكثر من الشرق الأوروبي، هذا يبين نمط العلاقات بين القوى الأوروبية التي يمكن أن تخفق حتى في صيرورة الإتحاد الأوروبي و الذي يؤثر سلبا على الشراكة الأورومتوسطية .

ثالثا:استمرار الأوضاع على حالها و ذلك لعدة أسباب و هي كالتالي:

الانقسام الأوروبي حتى و أنها تتشارك بصفة موحدة إلا أنها كثيرا ما تتشارك بصفة منفردة و ليست متحدة بشكل مطلق و هذا ما يخلق نوع من التنافس الذي يؤدي إلى أزمة.

مصطفى بخوش،حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،دراسة في الرهانات و الاهداف،ط1،دار الفجر للنشر و التوزيع،2006، ص،139

الجانب الأمريكي الذي يؤثر على هذه العلاقة فأمريكا إذا ما رأت أن مصالحها مهددة فإنها لن تسمح بنجاح أي مشروع بحكم تنافس القوى الكبرى على مناطق النفوذ، كما أن الوجود الأمريكي في أوروبا و نخص بالذكر الأسطول السادس في إيطاليا ينعكس على طبيعة العلاقات الاوروامريكية.¹

في ظل استمرار الصراعات الدولية، واستمرار الأزمة الليبية و المشاكل الداخلية لتونس تبقى تسود حالة من الشك في مستقبل للعلاقات الاورومغاربية، كما أن بقاء الوضع على حاله يظهر في نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط، فالالاتحاد الأوروبي يبقى محكوم بهواجسه الأمنية و مخاوفه من جنوب فقير و غير مستقر، أما دول جنوب المتوسط فستبقى تنتظر للاتحاد الأوروبي نظرة شك و ارتياب اتجاه نواياه الحقيقية المرتبطة بسياسات الاحتواء و الهيمنة، و ستستمر كذلك حالة التبعية التي تحكم العلاقات الاورومتوسطية اليوم.²

¹ المرجع نفسه، ص، 142

² المرجع نفسه، ص، 143

خلاصة الفصل الثالث:

سعي الاتحاد الأوروبي وراء مصالحه جعلت منه يعزز آليات إستراتيجياته في المنطقة من خلال الدخول في عدة شركات مع المنطقة عبر مشروع الشراكة الأورو - متوسطة، والإتحاد من أجل متوسط غير أن نتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوروبي لم يحقق كل هذه الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة، بل كانت لصالح الطرف الأوروبي على حساب الطرف الآخر ما جعل العلاقات تخرج عن إطار الشراكة والتعاون إلى شكل التبعية و الهيمنة .

نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها .

الخلاصة

خاتمة:

من خلال تحليل موضوع سياسة الجوار الأوروبية المتجددة أو تلك الشراكة التي هي بين ضفتي المتوسط، منذ مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط 2008، عمل الباحثين على إبراز أهم المحاور التي توضحها، بداية بتبيان أهمية منطقة المتوسط جغرافياً، و منطقة صراع أمنياً وصولاً إلى فكرة إنشاء كتل يجمع بين أوروبا و دول جنوب المتوسط ساعية إلى تحقيق أهداف و مصالح مشتركة، و ذلك عن طريق التوغل في أهم القضايا التي تشغل ضفتي المتوسط و التي اتخذت عدة ترتيبات و مبادرات أوروبية تجاه المنطقة المتوسطية.

لقد شكلت سياسة الجوار الأوروبية أهم المبادرات الأوروبية تجاه دول المتوسط، فهي أداة مصححة لما جاءت به المبادرات القبلية و حصيلتها الهزيلة، و تجاوز لعقبات مسار برشلونة أين تبلورت نظرة أوروبا للجنوب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين سيطرت الجوانب الأمنية كمكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية، إلا أنها امتداد للإستراتيجية الأوروبية في المتوسط، التي تريد بسط نفوذها و هيمنتها و احتكار أسواق و مصادر الطاقة مع تطوير كافة التهديدات. كما أن وضع سياسة الجوار الأوروبية في خانة الاعتماد المتبادل كركيزة لبناء علاقات تعاون بين الضفتين في إطار سياسة الجوار الأوروبية يظهر مصطلح الاعتماد اللامتكافئ بين الضفتين و التباين بينهما من خلال مطالبهما، كما أنها سياسة لا تخلو من المشاكل بفعل العضوية و التوسع.

و لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات و الاستنتاجات التي تعتبر خلاصة عامة و شاملة للموضوع محل التحليل و تمثل هذه العصاره العلمية في النقاط الأساسية:

➤ أن التوسعات الأخيرة للإتحاد الأوروبي التي مدت حدوده إلى جيران جدد، وبالتالي تحديات جديدة، دعت إلى ضرورة تبني سياسة جديدة، تهدف إلى ضمان جوار مستقر ومزدهر.

- منطقة المغرب العربي ذات موقع هام جدا و استراتيجي الذي يجعل الكثير من القوى تتهافت للتقرب منها و ذلك لما تتميز به من مقومات،و لكن رغم كل هذا إنها ضعيفة اقتصاديا و لا تتمتع باستقرار سياسي، ما جعل هذه المنطقة لها نقاط توتر ما أدى إلى تذبذب الأطماع الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي الذي تسارع إلى اتخاذ استراتيجيات للتقرب من المنطقة،و هنا ركز هذا الأخير في سياساته اتجاه دول المغرب العربي على التعامل ككتلة واحدة.
- تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية،كما أنها ليست سوى أداة من أدوات الهيمنة التي تمارسها الجماعات الكبرى بين الدول النامية لاستغلال مواردها و أسواقها و لقد اتضحت لنا أهمية الموارد و الإمكانيات الذاتية للبلدان المغاربية.
- الشراكة الاورومغاربية لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة و العربية عامة و إنما هي واقع مفروض عليها و يتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة و التخطي العقلاني لأعبائها.



قائمة المراجع

الكتب:

1- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ط1، ابن النديم للنشر، بيروت، 2013، ص 21.

2- صبيحة بخوش، "إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007، ص 75

بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ط1، 2016م، ص 355-1437هـ-

4- مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والاهداف، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص، 139

المذكرات:

1- سعدي ياسين.التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة وهران، 2015-2016، ص 39.

2- بن دامو عبد القادر، التكامل الاقتصادي المغربي، الواقع والمعوقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مقارنة، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، 2015-2016، ص 23.

3- حساني مليكة، لاميني حجيلا، الإستراتيجية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا 2011-2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2016-2017، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 49-84، 50-51.

4- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010-2011، ص 141.

5- لهوازي ليلة، سياسة الجوار الأوروبية كآلية لتدعيم الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، دراسات متوسطة، تيزي وزو، سنة 2015-2016، ص 91.

6- عزيزي نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات متوسطة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، 2012، ص 172 - 173.

7- لعباد محمد، عاشور هجيرة، العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، سعيدة، 2016-2017م.

محمد جمال، جرحي سعداوي، بناء السيناريو في ضوء الدراسات

المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفنون التطبيقية، جامعة

حلوان، 2011، ص 30.

مواقع الانترنت:

- 1- دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقات المؤسسات المالية الدولية.
<http://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhoodpolicy>. تاريخ الإطلاع: 2004-2018 على الساعة 13:15.
- 2- موقع الأنترنات: معاهدة لشبونة، الجزيرة. تاريخ الإطلاع: www.aljazeera.net. تاريخ الإطلاع: 2018-05-22 على الساعة 18:40.
- 3- موقع الأنترنت، صحيفة الاتحاد، سياسة الجوار الأوروبية الجديدة،
 يوم 26-05-2018 على الساعة <http://www.alittihad.ae>>waajhatdetails.14:00.
- 4- www.الاقتصادالجزائري.com. الموقع الإلكتروني التالي:
- 5- موقع الأنترنات: www.altahririnline.com/ara/articles/17/015
- 6- تاريخ anp.narsadz.com - السياسة/علاقة-الجزائر بأوروبا-أمام-منعرج-حاسم
 الإطلاع 016-05-2018 على الساعة 9:30.
- 7- موقع الأنترنت: <https://www.diplomatie.gouv.fr> تاريخ الإطلاع 28-05-2013
 على الساعة 14:30.
- 8- العلاقات الأورو-مغربية في إطار سياسة الجوار الأوروبية ji/rc.com، تاريخ
 الإطلاع 01/06/2018 على الساعة 16:00.
- 9- الإتحاد الأوروبي يمنح المغرب أكبر دعم مالي في إطار سياسة الجوار يوم
www.pjd.ma 02/06/2018
- 10- الإتحاد الأوروبي: المغرب يضطلع بدور رائدي سياسة الجوار، تاريخ الإطلاع
www.maroc.na 02/06/2018

المقالات:

1-المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق، السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص. 2.

2-أسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر إتجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2004 - 2013)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 9 جوان 2013، ص 327.

3- دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية،¹ ص 09.

مراجع باللغة الفرنسية

-Antoine Gallais, L'union Européenne et le printemps Arabe, Février, 2012.

¹ - Michal Ovadek, Jan Wouters, Differentiation In Distinguish? Eu Instruments Of Bilateral Cooperation In The Southern Neighbourhood, p19.

¹ - Sare Aydin, European Union, Neighbourhood Policy, Middle East-North Africa,ENP, p240

-Dorothee Schmid,Hamid Barrada, Olivie Milhaud,22 février 2005, p01.

قائمة الخرائط

✓ خريطة المغرب العربي الكبير

✓ خريطة دول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية

www.nouvelle.europe.eu

✓ خريطة سياسة الجوار الأوروبية 2008

www.nouvelle.europe.eu

الأفقرس

9	مقدمة.....
6	خطة البحث.....
	الفصل الأول: الأطر المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية
26.....21	المبحث الأول: ماهية سياسة الجوار الأوروبية.....
21	المطلب الأول: تعريف سياسة الجوار الأوروبية.....
26	المطلب الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية.....
.	المطلب الثالث: خلفيات سياسة الجوار الأوروبية.....
34-27	المبحث الثاني: مضمون سياسة الجوار الأوروبية.....
35	المطلب الأول: محاور سياسة الجوار الأوروبية.....
40	المطلب الثاني: آليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.....
42	المطلب الثالث: آليات تمويل سياسة الجوار الأوروبية.....
44-35	المبحث الثالث: تعريف سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....
35	المطلب الأول: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية المتجددة سنة 2011.....
40	المطلب الثاني: علاقة سياسة الجوار الأوروبية باتفاقية لشبونة.....
42	المطلب الثالث: مراجعة سياسة الجوار الأوروبية سنة 2015.....
	الفصل الثاني: تعاملات الدول المغربية مع سياسة الجوار الأوروبية
53-49	المبحث الأول: الدول المغربية دراسة جيوبوليتيكية.....
49	المطلب الأول: خصائص الدول المغربية.....
51	المطلب الثاني: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة المتوسط.....
54	المبحث الثاني: مواقف تونس وليبيا من سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....
54	المطلب الأول: العلاقة الليبية الأوروبية.....
56	المطلب الثاني: العلاقة التونسية الأوروبية.....

المبحث الثالث: مواقف الجزائر والمغرب من سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....73-59	
المطلب الأول: العلاقة الجزائرية الأوروبية.....60	
المطلب الثاني: العلاقة المغربية الأوروبية.....66	
الفصل الثالث: مستقبل وآفاق سياسة الجوار الأوروبية المتجددة	
المبحث الأول: التحديات والرؤى المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية.....82-76	
المطلب الأول: تحديات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....76	
المطلب الثاني: تنافس القوى الكبرى حول المنطقة المغربية.....78	
المبحث الثاني: تقييم سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....85-82	
المطلب الأول: إيجابيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....83	
المطلب الثاني: سلبيات سياسة الجوار الأوروبية المتجددة.....84	
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية.....91-85	
المطلب الأول: سيناريو النجاح.....86	
المطلب الثاني: سيناريو الاخفاق.....88	
المطلب الثالث: سيناريو البقاء على الوضع الراهن.....89	
الخاتمة.....93	
قائمة المراجع.....95	
قائمة الخرائط.....98	
-خريطة المغرب العربي الكبير.....49	
-خريطة دول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية.....24	
-خريطة سياسة الجوار الأوروبية 2008.....39	

المخلص:

إن المعطيات الأمنية الجديدة تجعل الشراكة المدخل الرئيسي لفهم طبيعة التفاعلات بين دول منطقة المتوسط، على أساس أن هذه الدول تسعى لتحقيق السلم و الإستقرار في المنطقة، حيث كان الهدف الأول للسياسات الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية الوصول إلى البترول و اختراق السوق، إلى جانب ما يصاحب ذلك من اهتمامات لا مفر منها مهما اختلفت الأسماء و المظلات، و هذا ما ينطبق على مسار برشلونة سنة 1995، و سياسة الجوار الأوروبية 2004 الى يومنا هذا، على أساس أنها تسعى لتحقيق السلم و الإستقرار في المنطقة.

في الأخير يمكن القول أن جل هذه السياسات ما هي إلا آليات من الهيمنة الأوروبية على مناطق نفوذها في المتوسط عامة، و المغرب العربي خاصة.

Résumé

Les nouvelles données de sécurité perspective du partenariat font l'entrée principale pour comprendre la nature des interactions entre les pays de la région méditerranéenne, en outre ces pays cherchent à instaurer la paix et la stabilité dans la région, dont le premier but des politiques européennes l'accès au Maghreb et au pétrole, ainsi que le préposé de sorte que les préoccupations sont inévitables, peu importe la façon dont différents noms, et cela vaut pour le processus de Barcelone en 1995, et la politique européenne de voisinage 2004 à nos jours, au motif qu'il cherche à réaliser la stabilité dans la région. En conclusion peut dire que la plupart de ces politiques ne sont que des mécanismes sur leurs zones d'influence en moyenne et au Maghreb en particulier.